

الآلية المستقلة لإعداد التقارير

تقرير النتائج:

تونس 2021 - 2023

Open
Government
Partnership



Independent
Reporting
Mechanism

الملخص التنفيذي

حققت خطة العمل التونسية الرابعة نتائج متواضعة في المراحل المبكرة، حيث تركّز معظم التقدم المحرز على الحكومة المفتوحة على المستوى البلدي. وقد اضطلعت وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة، وأعضاء اللجنة الاستشارية المشتركة التابعة للمجتمع المدني، والشركاء الدوليون، والبلديات المشاركة بدور أساسي في الإصلاحات. غير أن التحولات السياسية الملحوظة وإعادة تنظيم الحكومة حالت دون تنفيذ عدد كبير من العناصر الأكثر طموحاً في خطة العمل.

نظرة سريعة عن التنفيذ

مستوى الإنجاز

5/13

الالتزامات المنجزة أو المنجزة
بغالبيتها

النتائج المبكرة

4/13

الالتزامات التي حققت نتائج
مبكرة

0/13

الالتزامات التي حققت نتائج
مهمة

الامتثال للمتطلبات الدنيا

احترام منهجية شراكة الحكومة المفتوحة

النتائج المبكرة
تم تطبيق خطة العمل التونسية الرابعة في سياق من الاضطرابات وإعادة التنظيم على مستوى الحكومة. وصحيح أنه تم تحقيق بعض التقدم على صعيد تنفيذ معظم الالتزامات، إلا أن عدداً قليلاً منها حقق نتائج مهمة في المراحل المبكرة.

وقد لاحظت الآلية المستقلة لإعداد التقارير أنه تم تحقيق أهم النتائج على صعيد المشاركة في إعداد خطط عمل الشباب على مستوى البلديات وتقديم الدعم المتواصل للبلديات لتنفيذ خطط الحكومة المفتوحة. وقد حققت الالتزامات التي قادتها وحدة الإدارة الإلكترونية بالتنسيق مع شركاء التمويل التقدم الأبرز.

تجدر الملاحظة أن تونس سجلت نتائج متواضعة في المراحل المبكرة على صعيد الإصلاحات الجارية في مجالي البيانات المفتوحة والنفوذ إلى المعلومة. وقد تمثل التقدم الملموس الذي

أحرزته في صياغة أوامر تفعيل عمل هيئة النفاذ إلى المعلومة، وتطوير استراتيجية الحكومة المفتوحة بشكل تعاوني فضلاً عن إعداد دليل حول نشر تقارير التدقيق، وإعادة إطلاق البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة.

الإنجاز

تأثر تنفيذ الخطة بالتحويلات السياسية الكبيرة التي شهدتها البلاد، بما فيها تعليق العمل بدستور 2014 وحل البرلمان في العام 2021، واعتماد دستور جديد في أغسطس 2022.¹ فقد حالت هذه الأحداث دون استمرار تنفيذ العديد من الالتزامات وهددت عملية الحكومة المفتوحة. كما شكلت التغييرات التي شهدتها رئاسة الحكومة وتداعيات جائحة كوفيد-19 عوائق إضافية. ولم يتوقف الإصلاحيون التونسيون عن محاولة إحراز تقدم على الرغم من الوضع السائد المليء بالتحديات. وقد ازدادت صعوبة تنفيذ الالتزامات التي تحتاج إلى دعم مؤسسي ثابت، على غرار تلك الخاصة بتعزيز النزاهة والشفافية المالية في القطاع العام. وعليه، كانت النتيجة إما عدم البدء بتنفيذ 8 من أصل 13 التزاماً أو تحقيقها تقدماً محدوداً ليس إلا.

المشاركة

تخضع عملية شراكة الحكومة المفتوحة التي تنفذها تونس لإشراف وحدة الإدارة الإلكترونية ولإدارة اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة التي تتألف من أعضاء من الحكومة والمجتمع المدني. وقد اضطلعت هذه اللجنة بدور مركزي في رسم معالم عملية المشاركة وتصميم الالتزامات.² وتم تحديد أولويات خطة العمل من خلال مشاورات إلكترونية عامة، وفترات مخصصة للتعليقات

وفرق عمل ضمن اللجنة الاستشارية المشتركة. كما تولى أعضاء اللجنة مراقبة التقدم المحرز في التنفيذ على الرغم من التحديات الماثلة على مستوى التنسيق.³ وقاد عدد كبير من منظمات المجتمع المدني التقدم على صعيد التنفيذ، كما في الالتزامين 2 و7. وخلال العقد الماضي، ساهمت جماعات صغيرة إنما متفانية من المجتمع المدني في تنفيذ إصلاحات الحكومة المفتوحة. وعليه، لا يزال توسيع مشاركة المجتمع المدني يقَدِّم فرصة مهمة لتعزيز المضي قدماً بالإصلاحات الطموحة وتنفيذها.

وكشفت دورة خطة العمل عن قيود في الموارد، لا سيما على صعيد التنسيق بين مختلف الوزارات والإدارات. فقد واجهت وحدة الإدارة الإلكترونية عدم استجابة بعض الإدارات الحكومية أحياناً، ما سلط الضوء على ضرورة تحسين آليات التواصل والتعاون.⁴ واستقال مدير الوحدة، الذي مثل نقطة الاتصال الخاصة بتونس في إطار شراكة الحكومة المفتوحة، من خدمة الحكومة أثناء مرحلة التنفيذ، ما عرقل الجهود المبذولة بشكل مؤقت.⁵ وساهم استلام المدير المؤقت الجديد للوحدة قيادة شراكة الحكومة المفتوحة في إنعاش زخم العملية في تونس.

التنفيذ ضمن سياق محدد

تم البدء بتنفيذ خطة العمل التونسية الرابعة خلال فترة من التغييرات المهمة على مستوى الحكومة. ففي 25 يوليو 2021، علق الرئيس التونسي دستور 2014، وحل البرلمان، وجمّد عمل مختلف المؤسسات المستقلة.⁶ وقد أدى ذلك إلى إعادة تشكيل المشهد المؤسسي بشكل جذري. وبقيت تونس من دون برلمان لغاية مطلع العام 2023 ومن دون دستور حتى يوليو 2022، حين تم إجراء استفتاء على دستور 2022 الجديد وتنظيم انتخابات تشريعية عامي 2022 و2023 أفضت عن انتخاب برلمان جديد.⁷ وقد عرقلت فترة الانتقال هذه مبادرات شراكة الحكومة المفتوحة وحالت دون التركيز عليها. فانتقال الصلاحيات التنفيذية من رئاسة الحكومة، التي كانت مركز السلطة بموجب دستور 2014، إلى رئاسة الجمهورية، ساهم في تغيير ديناميكيات الحكومة.⁸ كما ساهم استمرار جائحة كوفيد-19 في تعقيد المشهد بشكل أكبر نظراً إلى تعليق العديد من البرامج وخطط العمل الحكومية وتغيير أولويات الميزانية.⁹

¹ دستور جمهورية تونس. أغسطس 2022. <https://shorturl.at/4IPLS>

² ممثل إحدى المنظمات الدولية، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 9 نوفمبر 2023؛ "مراحل إعداد خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة (2021 - 2022) من قبل اللجنة الاستشارية المكلفة بمتابعة إعداد هذه الخطة وتنفيذها"، شراكة الحكومة المفتوحة - تونس، فبراير 2021، <http://www.ogptunisie.gov.tn/?p=4718>

³ ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 8 نوفمبر 2023.

⁴ ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 3 نوفمبر 2023.

⁵ ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة.

⁶ "الأمر الرئاسي رقم 69 لعام 2021 المؤرخ في 26 يوليو 2021 بإعفاء رئيس الحكومة وأعضاء الحكومة"، الحكومة التونسية، 26 يوليو 2021، http://www.iort.gov.tn/WD120AWP/WD120Awp.exe/CTX_4984-25-rUYjsddugY/RechercheIORT/SYNC_1497127144، إنهاء مهام الكاتب العام للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، صحيفة لا براس، 20 أغسطس 2021، <https://lapresse.tn/2021/08/20/le-secretaire-general-de->

<https://www.facebook.com/Presidence.tn/posts/4462752577116098>؛ "رئاسة الجمهورية"، "بلاغ رئاسة الجمهورية في 25 يوليو 2021"، موقع فيسبوك، 25 يوليو 2021، <https://www.facebook.com/Presidence.tn/posts/4462752577116098>

⁷ فرانشيسكا أيبيل، "الدستور الجديد مصدر أمل لبعض التونسيين وقلق لآخرين"، أسوشيتد برس، 29 يوليو 2022، <https://apnews.com/article/middle-east-africa-tunisia-constitutions-06c915ec08ed05686a09081d74287cb6>

⁸ طارق عمارة وأنغوس ماك دوال، "الرئيس التونسي يطيح بالحكومة في خطوة وصفها النقاد بالانقلاب"، رويترز، 26 يوليو 2021، <https://www.reuters.com/world/middle-east/tunisian-president-relieves-prime-minister-his-post-2021-07-25>

⁹ طارق عمارة، "نظام الرعاية الصحية في تونس ينهار بسبب كوفيد-19"، رويترز، 8 يوليو 2021، <https://www.reuters.com/business/healthcare-pharmaceuticals/tunisia-says-health-care-system-collapsing-due-covid-19-2021-07-08>

جدول المحتويات

القسم الأول: ملاحظات رئيسية.....	2
القسم الثاني: التنفيذ والنتائج المبكرة.....	5
القسم الثالث: المشاركة.....	12
القسم 4: المنهجية ومؤشرات الآلية المستقلة لإعداد التقارير.....	15
الملحق 1: معلومات عن الالتزامات.....	17

القسم الأول: ملاحظات رئيسية

على الرغم من التحولات السياسية والإدارية الكبيرة التي شهدتها تونس، واصل مجتمع الحكومة المفتوحة في البلاد تنفيذ الإصلاحات ضمن ما توفر من فرص، بما في ذلك على المستوى البلدي. وبقي المجتمع المدني ووحدة الإدارة الإلكترونية المحرك الرئيسي وراء التغيير الإيجابي، مع العلم بأنه بإمكان هيئة النفاذ إلى المعلومة الاضطلاع بدور قيادي إذا تم تفعيل دورها بالكامل. إلا أن إعادة التنظيم الحكومية والسياسية المستمرة أعاقَت تنفيذ أهداف الحكومة المفتوحة الأكثر طموحًا.

الملاحظة 1: مواصلة جهود الحكومة المفتوحة على المستوى البلدي رغم السياق المعقد

عزّز الإصلاحيون التونسيون مساعي الحكومة المفتوحة على المستوى البلدي في إطار خطط العمل، كما هو واضح من خلال النتائج المبكرة التي حققها الالتزامان 10 و 11. وتكتسب هذه الخطوة أهمية خاصة نظرًا إلى أن الإصلاحات المحلية جرت وسط إعادة تنظيم كبيرة لهياكل الحكومة المحلية¹. وكان المساهم الأبرز في هذا السياق الشراكة بين وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، اللتين قدمتا الدعم الفني والمالي إلى البلديات المشاركة. كذلك، اعتُبر شركاء المجتمع المدني بمثابة عناصر ترسخ استقرار في سياق التغييرات التي شهدتها الحكومة المحلية².

هذا ويشير التقدم المطرد إلى إمكانية أن تزدهر الحكومة المفتوحة على المستوى البلدي رغم السياق المليء بالتحديات. ففي إطار خطة العمل الوطنية الثالثة، حصلت ثمانى بلديات على الدعم لإعداد خطة عمل الحكومة المفتوحة وتطبيقها³. وبين عامي 2021 و 2022، قَدّمت بلديتا الرقاب وقرطاج خطط العمل بموجب البرنامج الدولي لشراكة الحكومة المفتوحة. ووفق ما ذكر هذا التقرير بشكل مفصل، استمرت البلديات التي تطبق خطط العمل في الحصول على الدعم في وقت شاركت فيه تسع منها في إعداد خطط عمل الشباب. وفي العام 2024، انضمت بلديتا الزريبة ودار شعبان الفهري إلى البرنامج⁴. وتواصل خطة العمل الوطنية الخامسة في تونس دعم 10 بلديات جديدة في تطوير خطط عمل خاصة بالحكومة المفتوحة وتساعد البلديات على المشاركة في إعداد خطط عمل مع النساء والشباب⁵.

الملاحظة 2: تدفع وحدة الإدارة الإلكترونية وجماعات صغيرة إنما متفانية من المجتمع المدني بمبادرة الحكومة المفتوحة في تونس قدمًا

تتمتع وحدة الإدارة الإلكترونية بخبرة طويلة في تنسيق عملية شراكة الحكومة المفتوحة في تونس وتطبيق الإصلاحات. وكان التنسيق الذي رعته هذه الوحدة بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني والشركاء في مجال التنمية عاملاً أساسيًا على مستوى الالتزامات التي حققت التقدم الأكبر. وتحظى الوحدة بدعم من جماعات صغيرة إنما متفانية من المجتمع المدني، ممثلة في اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بمتابعة إعداد وتنفيذ خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة، وشاركت في الخطة منذ انضمام تونس إلى شراكة الحكومة المفتوحة في العام 2014. وقد ساعدت هذه المنظمات على تطبيق الإصلاحات طوال فترة التغييرات السياسية والإدارية التي شهدتها البلاد⁶. فعلى سبيل المثال، دعمت الجمعية التونسية للمراقبين العموميين الشفافية في عمليات المراقبة بموجب الالتزام 2⁷، كما دعا معهد حوكمة الموارد الطبيعية لمشاركة تونس في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية بموجب الالتزام رقم 7.8⁸ إلا أن مشاركة المجتمع المدني الواسعة في حركة الحكومة المفتوحة في تونس لا تزال خجولة. ومن أجل معالجة هذه الفجوة، يمكن للجنة الاستشارية المشتركة مضاعفة الجهود لزيادة الوعي بمبادرة الحكومة المفتوحة، كما هي الحال في إنشاء منصة المجتمع المدني للحكومة المفتوحة في ساحل العاج ونيجيريا.

الملاحظة 3: واجهت هيئة النفاذ إلى المعلومة في تونس عقبات كبيرة في تأدية دورها المركزي المتمثل في تطبيق مبادئ الحكومة المفتوحة

إلى جانب مهمة هيئة النفاذ إلى المعلومة المتمثلة في إعداد الإطار التأسيسي القانوني والتنظيمي للحكومة المفتوحة، تم أيضًا تكليفها ببناء القدرات وتحفيز الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على ترسيخ المواطنة المستنيرة والفاعلة.⁹ غير أن التأخير في عملية تبني المراسيم لتفعيل دور الهيئة بالكامل بموجب الالتزام رقم 1، إضافة إلى محدودية الموارد البشرية، شكلا تحديًا كبيرًا أعاق قدرتها على تنفيذ مهمتها.¹⁰ وفي العام 2024، صدر مرسوم بإنهاء ولاية الرئيس السابق للهيئة، الذي قاد إصلاحات النفاذ إلى المعلومة في تونس.¹¹ وبحسب الحكومة التونسية، تم تعيين الأمين العام للهيئة في منصب المدير المؤقت؛¹² علمًا أنه يمكن للهيئة تعزيز شراكاتها مع منظمات المجتمع المدني من خلال المناصرة والتعليم وبناء القدرات.¹³

الملاحظة 4: أعاق التغييرات السياسية والمؤسسية في تونس إلى حد كبير تطبيق الالتزامات

طبع عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي الكبير رحلة تونس في شراكة الحكومة المفتوحة منذ العام 2014. فقد شهدت البلاد تحولات جذرية وسط اعتماد دستورين في 2014 و2022 وتسمية ثماني حكومات مختلفة وعمليات إعادة هيكلة حكومية متكررة، الأمر الذي أثر على مركز السلطة السياسية وعمليات اتخاذ القرار. ففي 25 يوليو 2021، انتقلت مهام رئاسة الحكومة إلى رئيس الجمهورية،¹⁴ مما أدى إلى استحداث حقائب وزارية متنوعة تركز على مسائل الحوكمة. وقد أعاقت هذه الحقب، التي غالبًا ما كان يُصار إلى حلها مع كل حكومة، تنفيذ خطط عمل تونس في إطار شراكة الحكومة المفتوحة.

ووسط استمرار عدم الاستقرار، كان دعم الإرادة السياسية الضرورية في أوساط صناع القرار لتنفيذ التزامات شراكة الحكومة المفتوحة واستدامتها، مهمة زاهرة بالتحديات.¹⁵ فعلى سبيل المثال، لم يضطلع المسؤول التونسي الذي مثل نقطة اتصال شراكة الحكومة المفتوحة (المدير المؤقت لوحدة الإدارة الإلكترونية) بكامل مسؤولياته في أعقاب انتهاء أحدث دورة لخطّة عمل. يُذكر أنه ما من نقطة اتصال وزارية لتونس في إطار شراكة الحكومة المفتوحة، حيث يتولى أمين عام الحكومة هذا المنصب بشكل مؤقت. وفي حين وُفّرت وحدة الإدارة الإلكترونية قيادة مطردة ومتقاربة لتطبيق إصلاحات شراكة الحكومة المفتوحة، لا بدّ من توفير الدعم السياسي على مستوى فروع ومستويات الحكومة من أجل تطبيق الالتزامات الطموحة التي يمكنها معالجة مجالات حساسة مرتبطة بمعايير الأهلية الصادرة عن شراكة الحكومة المفتوحة كالكشف عن الأصول ونشر التقارير الرقابية في الوقت المحدد.¹⁶

¹ أنغوس ماك دوال، "الرئيس التونسي يحلّ المجالس البلدية قبل أشهر من الانتخابات المحلية"، رويترز، 9 مارس 2023، <https://www.reuters.com/world/africa/tunisian-president-dissolve-municipal-councils-months-before-local-elections-2023-03-09>.

² مستشار في المجلس البلدي، مقابلة مع باحث في الآلية المستقلة لإعداد التقارير، 2 نوفمبر 2023.

³ التعهد 11: تكريس مبادئ شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي، "شراكة الحكومة المفتوحة في تونس"، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=1329>.

⁴ "انضمام 55 حكومة محلية إلى الشراكة الدولية حول الحكومة المفتوحة"، شراكة الحكومة المفتوحة، 16 أبريل 2024،

<https://www.opengovpartnership.org/news/55-local-governments-join-international-partnership-on-open-government>.

⁵ "خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة 2023-2025"، 9 يناير 2024، https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2024/01/Tunisia_Action-Plan_2023-2025_EN.pdf.

⁶ مستشار في المجلس البلدي، مقابلة.

⁷ "التعهد 2: تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يخص التقارير الرقابية"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2346>، "الممارسات الجيدة لنشر التقارير الرقابية"، الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية، https://drive.google.com/file/d/1H48Pc_BZCIV-

https://drive.google.com/file/d/1H48Pc_BZCIV-/view، NsrzHVEVdnHr78zbAPZX/edit، الصفحة 5.

- ⁸ "التعهد 7 : تعزيز الشفافية في مجال الطاقة والمناجم"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2327>
- ⁹ قانون أساسي عدد 22 لسنة 2016 مؤرخ في 24 مارس 2016 يتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، قاعدة البيانات القانونية التونسية، 24 مارس 2016، <https://legislation-securite.tn/latest-laws/loi-organique-n-2016-22-du-24-mars-2016-relative-au-droit-dacces-a-linformation>
- ¹⁰ الرئيس السابق لهيئة النفاذ إلى المعلومة، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 8 نوفمبر 2023.
- ¹¹ "إنهاء مهام عدنان الاسود كرئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة"، راليبي أونلاين، 21 مايو 2024، <https://realites.com.tn/fr/fin-de-mission-de-adnen-lassoued-a-la-tete-de-linai>
- ¹² معلومات قدمتها حكومة تونس إلى آلية إعداد التقارير المستقلة خلال الفترة المخصصة للتعليقات العامة على هذا التقرير. أغسطس 2024.
- ¹³ ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 8 نوفمبر 2023.
- ¹⁴ طارق عمارة وأنغوس ماك دوال، "الرئيس التونسي يطيح بالحكومة في خطوة وصفها النقاد بالانقلاب"، رويترز، 26 يوليو 2021، <https://www.reuters.com/world/middle-east/tunisian-president-relieves-prime-minister-his-post-2021-07-25>
- ¹⁵ ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 11 نوفمبر 2023.
- ¹⁶ "قاعدة بيانات أهلية المشاركة في شراكة الحكومة المفتوحة (استناداً إلى بيانات صادرة في 2020)"، شراكة الحكومة المفتوحة، يونيو 2021، https://docs.google.com/spreadsheets/d/1PK_bRiYYZrYCLTGWwwW0R9Z3qpfcqUgT7WZNyIpld9Y/edit#gid=1406221191

القسم الثاني: التنفيذ والنتائج المبكرة

يتناول القسم التالي الالتزامين اللذين حددتهما الآلية المستقلة لإعداد التقارير على أنهما حقاً أفضل النتائج بعد تنفيذهما. ولتقييم النتائج المبكرة، استندت الآلية إلى الالتزامات المصنفة واعدة ضمن مراجعة خطة العمل كنقطة انطلاق. وبعد التحقق من الأدلة التي تثبت الإنجاز، أخذت الآلية في الحسبان التزامات لم تصنف على أنها واعدة إنما حققت نتائج إيجابية أو مهمة بشكل ملحوظ عند تنفيذها.

الالتزام 10: تفعيل دور الشباب في ضبط المشاريع العمومية ومتابعة تنفيذها على المستوى المحلي [تعاون البلديات مع الجامعة الوطنية للمدن التونسية ووحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة]

السياق والأهداف

هدف هذا الالتزام إلى تمكين الشباب لجهة تصميم المشاريع العمومية ومتابعة تنفيذها على المستوى المحلي. فتونس بحاجة ماسة إلى معالجة بطالة الشباب والتفاوت الاجتماعي والجغرافي والهجرة غير الشرعية. ومن خلال إشراك الشباب في عمليات صنع القرار، وبخاصة في صياغة الإصلاحات الوطنية والمشاريع المحلية، سعى الالتزام إلى توظيف إمكانيات وقدرات الشباب للمساهمة بشكل إيجابي في الإصلاحات الشاملة وتنمية المجتمع. كما هدف إلى توسيع آليات مشاركة الشباب في الحياة العامة، ومعالجة الأطر الزمنية المحدودة وإحجام الشباب عن الانخراط في الشؤون العامة. وبلاستناد إلى الشراكة القائمة بين حكومة تونس والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، التي نفذت بموجبها 29 بلدية خطط عمل شبابية¹، عزز هذا الالتزام علاقات الثقة والمسؤولية بين الشباب والسلطات المحلية. ونتيجة لذلك، كان من المتوقع أن يعزز فعالية عمليات صنع القرار ويروج لثقافة الشراكة والمساءلة على المستوى المحلي².

وقد استند هذا الإصلاح إلى التزامات في خطط العمل السابقة لتعزيز الحوكمة المفتوحة على المستوى المحلي. أما الالتزام 11 في خطة عمل تونس 2018-2020، فأسفر عن مشاركة ثماني بلديات في إعداد خطط العمل بالتعاون مع المجتمع المدني. وفي إطار الالتزام 10، اختبرت وزارة الشباب والرياضة خمسة مجالس شبابية بلدية. لكن معظم هذه المجالس أوقفت أنشطتها بعد انتهاء دعم الوزارة لها³. لذا تم تنفيذ الالتزام في سياق إصلاحات الحكومة المفتوحة المحلية من خلال خطط عمل وطنية سابقة والعضوية في البلديات التونسية المنضمة إلى البرنامج المحلي لشراكة الحكومة المفتوحة على المستوى الدولي⁴.

النتائج المبكرة: متواضعة

حقق هذا الالتزام نتائج متواضعة لجهة تعزيز مشاركة الشباب في الحوكمة المحلية. وقد تم تحقيق جميع الإنجازات، ما أدى إلى تشكيل 12 فريق عمل بلدي متعدد الأطراف وإعداد خطط عمل شبابية. وتم اختيار تسع بلديات منها للحصول على الدعم المالي كي تتمكن من تنفيذ خططها. وقد ساعدت ورشات العمل والدورات التدريبية المرتبطة بالمسار التشاركي والحوكمة المفتوحة البلديات على ترسيخ الشفافية ومشاركة الشباب في عمليات الحوكمة التي تعتمدها.

وقد أطلقت وحدة الإدارة الإلكترونية والجامعة الوطنية للبلديات التونسية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي دعوة لتقديم الطلبات في أغسطس 2021 بهدف اختيار 12 بلدية للمشاركة في مشروع "خطة عمل الشباب" (الإنجاز 1). وتولت لجنة الاختيار المؤلفة من ممثلين عن هذه المؤسسات مراجعة الطلبات التي قَدّمتها 25 بلدية واختارت 12 بلدية بالاستناد إلى نظام درجات منح الأولوية للبلديات التي لم يسبق لها أن وضعت خططا وطنية شبابية، وبلديات المناطق الداخلية، والبلديات التي سبق لها أن طورت خطط عمل للحكومة المفتوحة أو مشاريع تشاركية أخرى. وفي ما يلي البلديات الاثنتي عشرة التي تم اختيارها: حمام الشط، وقابس، ودار شعبان الفهري، والزربية، وزاوية سوسة، وقرطاج، والمتلوي، وسيدي بورييس، وتبرسق، وغزالة، والنفيضة، وبشري فطناصة نقة⁵.

هذا وجرى تنظيم العديد من الأيام المفتوحة وورشات العمل في هذه البلديات التي تم اختيارها (الإنجاز 2). وبفضل مساهمة الخبراء، تمحورت مواضيع هذه الجلسات حول التواصل والحوكمة، مستهدفة رؤساء البلديات والمسؤولين التنفيذيين والمستشارين والمجتمع المدني على المستوى البلدي. وقد شكلت منصة تفاعلية لمشاركة التجارب ومناقشة أهداف المشروع ومنهجياته. كما أظهر الجدول الزمني المفصل لهذه الجلسات ومواقعها المختلفة التزاماً على صعيد بناء القدرات الشاملة على المستوى المحلي.

يُذكر أن وحدة الإدارة الإلكترونية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي أطلقتا العملية من خلال اجتماع تعريفى عبر الإنترنت عُقد في 27 يناير 2022 وضم ممثلين عن البلديات.⁶ وتلى ذلك سلسلة من اجتماعات العمل عبر الإنترنت بين 8 و16 فبراير 2022 تركزت حول المشروع وعملية تنفيذه.⁷ وبعد ذلك، تم عقد ورشات عمل حضورية في البلديات بين 21 و30 مارس 2022. وأتاحت هذه الجلسات التواصل مع فرق عمل محلية لمناقشة أهداف خطط عمل الشباب ومنهجياتها والإرشادات ذات الصلة. كما تم نشر تركيبة كل فريق عمل بلدي عبر الإنترنت وتضمنت ممثلين بلديين وأعضاء من المجتمع المدني المحلي.⁸ هذا وتم تنظيم ندوة لإطلاق مشروع خطة عمل الشباب بين 6 و8 مايو في منطقة الحمامات من ولاية نابل، جمعت ممثلين عن فرق العمل البلدية لمشاركة التجارب والتخطيط للإجراءات المستقبلية.⁹

وقد نظمت وحدة الإدارة الإلكترونية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي أربع ورشات عمل حضر كل منها فريق عمل يضم 3 بلديات بين 17 و19 يونيو 2022. ووفرت ورشات العمل هذه التدريب للفرق على صعيد تصميم خطط عمل الشباب، وشملت جوانب رئيسية مثل تحليل المشاريع وتحديد أصحاب المصلحة ووضع الميزانية. وساهمت هذه الأنشطة الشاملة في ضمان مشاركة مختلف أصحاب المصلحة وأرست أساساً متيناً لتنفيذ خطط عمل الشباب بنجاح في مختلف البلديات المختارة.¹⁰

وفي نهاية المطاف، تم إنشاء فرق العمل في جميع البلديات الاثنتي عشرة بنجاح (الإنجاز 3) بتركيبات مختلفة شملت غالباً ممثلين عن البلديات، ومدراء المراكز الثقافية، وناشطي المجتمع المدني، وممثلين عن المراكز الشبابية. وبفضل التمثيل المتنوع، تم إدراج وجهات النظر المختلفة في المشروع. وقد تركزت الاجتماعات حول مناقشة والتباحث بالخطوات التالية في المشروع والعمل الضروري لإنجازه، في إشارة إلى استمرارية المشاركة خلال فترة التنفيذ.¹¹

إلى ذلك، تم عقد مجموعة من الدورات التدريبية في مايو 2022 تناولت التواصل والحوكمة (الإنجاز 4) في عدة بلديات. وأنت في إطار استراتيجية شاملة هدفت إلى تعزيز القدرات المحلية. وقد أظهرت تفاصيل الحضور وخصائص المحتوى اعتماد مقاربة مخصصة لتلبية الاحتياجات الفريدة لكل بلدية ومعالجة التحديات التي تواجهها.¹²

وفي أغسطس 2022، قَدّمت فرق العمل البلدية الاثنتي عشرة خطط عمل الشباب التي أعدتها إلى لجنة تحكيم¹³ مؤلفة من ممثلين من وحدة الإدارة الإلكترونية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والجامعة الوطنية للبلديات التونسية والجمعية التونسية للحوكمة المحلية. وقد اختارت اللجنة 9 بلديات للحصول على دعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي للتنفيذ (الإنجاز 5)، وشملت غزالة، و بشري فطناسة نقة، والنفيضة، والمتلوي، والزربية، وتبرسق، وقرطاج، ودار شعبان الفهري، وسيدي بورويس.¹⁴ وقد مثلت هذه الخطط الجهود التعاونية التي بذلها مختلف أصحاب المصلحة لإشراك الشباب في تصميم المشاريع العامة والإشراف على تنفيذها على المستوى المحلي. وسلّط ممثل من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي الضوء على مهرجان "ذاكرة المناجم" الذي نظمته كل من بلدية قرطاج والمتلوي على أنه من المشاريع الناتجة عن تنفيذ خطة العمل.¹⁵ من جهته، أشار ممثل عن بلدية قرطاج إلى أن برنامج السفراء الشباب الذي أعد في إطار هذا الالتزام أُدرج لاحقاً في خطة العمل المحلية لشراكة الحكومة المفتوحة الخاصة بالبلدية.¹⁶

وخلال مرحلة انتقالية غير متوقعة في هياكل الحوكمة المحلية، تم تطبيق الالتزام 10. وقد صُم في أعقاب الانتخابات البلدية عام 2018 واستند إلى أحكام قانون تنظيم هياكل السلطة المحلية وصلاحياتها لسنة 2018. إلا أن الرئيس التونسي حلّ المجالس البلدية في مارس 2023 وأنشأ مجالس محلية، وسط عدم وضوح بشأن مهمة الهياكل الحكومية الجديدة.¹⁷ وعلى الرغم من حل المجالس البلدية واعتماد هياكل

جديدة لامركزية، تمّ إضفاء طابع مؤسسي رسمي وغير رسمي على تغييرات الحكومة المفتوحة. فعلى سبيل المثال، واصلت بلدية قرطاج تطبيق الإصلاحات بشكل غير رسمي في إطار تعاوني، ما أظهر التزام الإصلاحيين على المستوى البلدي رغم غياب أي هياكل رسمية.

18

وقد أظهر هذا الالتزام نتائج مبكرة متواضعة بفضل تحسّن واضح في الممارسات والسياسات التي تنظم مشاركة الشباب في الحوكمة. والأهم من ذلك أن هذا الالتزام يواصل وضع عملية تهدف إلى إشراك الشباب في ممارسات الحوكمة في سياق يشهد محدودية في أطر العمل وإحجام الشباب عن المشاركة. ومن هذا المنطلق، كانت المقاربة المنظمة لجهة تشكيل فرق عمل من الشباب وتنفيذ برامج لبناء القدرات مهمة. غير أنه يجب الانتظار لرؤية مدى تأثير الشباب في عمليات صنع القرار والأثر الملموس لمساهماتهم.

هذا ونجح الالتزام في الاستفادة من عدة عوامل ممكنة، كالمشاركة الاستباقية للبلديات والمقاربة المنهجية للتدريب وبناء القدرات. إلا أن ضمان استدامة مشاركة الشباب والدعم المستمر من السلطات المحلية يبقى محفوفاً بالتحديات. وصحيح أن الالتزام أفسح المجال أمام تحسين الحوكمة من خلال مشاركة الشباب، إلا أنه قد يصطدم بعوائق، وبخاصة من حيث الحفاظ على زخم مشاركة الشباب وضمان أن يكون لمداخلتهم أثر طويل الأمد على السياسات المحلية والمشاريع.¹⁹ وفي المرحلة اللاحقة، سيتمثل التحدي الدائم في ضمان استدامة هذه المبادرات وضمان أن يكون للشباب أثر ملحوظ في مجال الحوكمة ومواصلة إدراج مبادئ الحوكمة المفتوحة في ممارسات الحوكمة المحلية بفعالية.

المرحلة اللاحقة

بدأ سعي تونس المتواصل في تطبيق إصلاحات الحكومة المفتوحة على مستوى خطط العمل الوطنية يؤتي ثماره. فقد تمّ قبول اثنتين من البلديات المنخرطة في هذا الالتزام، الزربية ودار شعبان الفهري، ضمن المجموعة المحلية الدولية لشراكة الحكومة المفتوحة 2024، لتنضم بذلك إلى بلديات قرطاج والكاف والرقاب.²⁰ وتدل عضويتها على الإقبال المستمر وفرص المشاركة في تطبيق إصلاحات الحكومة المفتوحة على المستوى البلدي رغم السياق الوطني المليء بالتحديات. وتواصل وحدة الإدارة الإلكترونية وشركاؤها تطبيق إصلاحات مماثلة بموجب خطة العمل التونسية 2023-2025. هذا وسيختار الالتزام 8 في خطة العمل الخامسة 10 بلديات جديدة لإعداد خطط عمل الحكومة المفتوحة وتطبيقها. وسيكرر الالتزام 9 عملية مماثلة لاختيار بلديات ودعماً في إشراك النساء والشباب في تصميم مشاريع التنمية وتنفيذها.²¹ فضلاً عن ذلك، تعرض الآلية المستقلة لإعداد التقارير الرؤى التالية:

- يُعتبر الدعم الفني والمالي المستمر المقدم من حكومة تونس وشركائها إلى البلديات التي تطبق الإصلاحات أمراً مهماً وأساسياً للحفاظ على زخم هذه الإصلاحات، والدليل هو توقف عمل مجالس الشباب البلدية بعدما قطعت وزارة الشباب والرياضة الدعم الفني لخطة العمل السابقة. في الموازاة، لا تزال البلديات التي طورت خطط عمل الحكومة المفتوحة بموجب الالتزام السابق تحظى بالدعم وتحقق تقدماً.
- يمكن لوحدة الإدارة الإلكترونية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي مواصلة الاستثمار في بناء القدرات والعلاقات في البلديات المهتمة. وتكتسي هذه الخطوة أهمية نظراً إلى القيود المتعلقة بالموارد البشرية والمالية التي تواجهها البلديات.
- يمكن للإصلاحيين في تونس النظر في الفرص المتاحة من أجل إضفاء الطابع المؤسسي الرسمي على مشاركة الشباب في الحوكمة المحلية ضمن المشهد القانوني والإداري الجديد.

الالتزام 11: تكريس مبادئ شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي (بلديات قرطاج، وحمام الشط، ودار شعبان، وزاوية سوسة، والزربية، والرقاب، والسواسي، وقابس).

السياق والأهداف

هدف الالتزام 11 إلى تكريس مبادئ شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي، وبخاصة في سياق دستور 2014 وقانون تنظيم هيكل السلطة المحلية وصلاحياتها لسنة 2018 الذي يركز على تعزيز الديمقراطية المحلية والحكومة المفتوحة. كما سعى إلى تنفيذ المشاريع المحددة ضمن خطط عمل الحكومة المفتوحة على مستوى البلديات من خلال مواجهة تحديات على غرار الأطر غير المناسبة للتنسيق ومحدودية آليات إشراك المواطنين في الحوكمة المحلية. وانصب التركيز على تطوير آليات للتواصل مع المواطنين، وجرى البيانات العمومية ونشرها في صيغة مفتوحة، وتحسين جودة الخدمات البلدية. وتمثل الهدف من هذا الالتزام في بناء نظام حوكمة متجذر في السياقات المحلية مع تحسين الخدمات البلدية، واعتماد الديمقراطية التشاركية، والتواءم مع مبادئ الحكومة المفتوحة الأشمل.²²

ويشكل هذا الالتزام جزءاً من إصلاحات أكبر حجماً لإضفاء طابع مؤسسي على عمليات الحكومة المفتوحة على مستوى البلديات تتضمن العديد من خطط العمل. ويقوم على الالتزام 11 في خطة العمل الوطنية الثالثة، التي طورت في إطارها 8 بلديات خطط العمل الخاصة بالحكومة المفتوحة.²³ وقد شملت خطة العمل الخامسة في تونس التزاماً باختيار ودعم 10 بلديات إضافية ودعمها في تطوير خطط عمل للحكومة المفتوحة.²⁴ فضلاً عن ذلك، قدمت كل من بلدية قرطاج والرقاب والزربية ودار شعبان الفهري خطط عملها مباشرة إلى شراكة الحكومة المفتوحة بصفها أعضاء في البرنامج المحلي لشراكة الحكومة المفتوحة.²⁵

النتائج المبكرة: متواضعة

ساهم هذا الإصلاح في تحقيق تقدم متواضع لجهة تحسين عمليات التواصل والبيانات المفتوحة في البلديات الثماني التي تنفذ خطط عمل الحكومة المفتوحة. وأدى التنفيذ إلى تقييم عمليات التواصل والتطوير التعاوني لخطط العمل الخاصة بالتواصل في البلديات الثماني. كما سهل جرد البيانات وساهم في ارتفاع طفيف لعدد مجموعات البيانات التي تنشرها البلديات. وفي ظل استكمال معظم الإنجازات، تم تنفيذ هذا الالتزام بدرجة كبيرة، ما أدى إلى تحسين الشفافية بشكل تدريجي في 8 من أصل 264 بلدية تونسية.

وقد عقد الشركاء في التنفيذ سلسلة من ورشات العمل والدورات التدريبية التي ساعدت كل بلدية على إعداد وتطوير خطة لتلبية احتياجات التواصل. وقد نظمت وحدة الإدارة الإلكترونية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي ووكالة استشارية اجتماعات عمل في البلديات الثماني. وتمحورت هذه الاجتماعات التي حضرها رؤساء البلديات والأمناء العامين وأعضاء المجالس البلدية وممثلين عن المجتمع المدني ومنسقي برنامج الحكومة المفتوحة حول تقييم قدرات التواصل الداخلي والخارجي وتحسينها. فعلى سبيل المثال، سلطت الاجتماعات التي عُقدت في حمام الشط وقرطاج ودار شعبان الفهري في أواخر ديسمبر 2021 الضوء على أهمية إعداد خطط تواصل مخصصة بحسب الاحتياجات والخصائص الفريدة لكل بلدية.²⁶

وفي مارس 2022، نظمت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني، ووحدة الإدارة الإلكترونية، والجامعة الوطنية للبلديات التونسية ورشة عمل في سوسة. وتم عرض تقييم احتياجات التواصل في كل بلدية ومناقشته. وقد شكل المشاركون، الذين تألفوا من رؤساء بلديات، وأمناء عامين، ومجتمع مدني، وأعضاء في اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، فرق عمل لتطوير خطط عمل للتواصل.²⁷ كما نظمت وحدة الإدارة الإلكترونية، بمساعدة الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، دورات تدريبية إضافية في أكتوبر 2022 لتعزيز مهارات التواصل في أوساط موظفي البلديات. وإذ غطت هذه الدورات التواصل الرقمي واللاسلكي وتنظيم الفعاليات والتدريب على استخدام وسائل الإعلام، سلطت الضوء على التزام البلديات بتحديث استراتيجيات التواصل وتحسينها.²⁸

وجرى تطوير خطط التواصل، والشعارات البلدية، وغيرها من مواد التواصل لتعزيز الاتصال العمومي في البلديات. وعمدت البلديات الثماني جميعها إلى تطوير خطط عمل للتواصل ركزت على تحقيق هدف محدد. فعلى سبيل المثال، استهدفت بلدية قرطاج إشراك الشباب في عملية التنمية المحلية.²⁹ أما بلديات الزريبة ودار شعبان الفهري وحمام الشط والرقاب والسواسي، فقد أعدت شعارات جديدة. كما طورت بلديات قرطاج وزاوية سوسة وقابس مواد للتواصل عبر الإنترنت. هذا وجرى إعداد فيديو عن المشاركة العمومية ودليل للاتصالات في البلديات بهدف دعم الجهود التي تبذلها البلديات الثماني المشاركة على صعيد الاتصال والتواصل.³⁰ وجرى عرض هذه المواد خلال الملتقى الذي عقد في نوفمبر 2022 لدعم الاتصال العمومي بالبلديات بحضور رئيس البلدية أو ممثله، ومنسق التعهد، والمسؤول عن التواصل في كل بلدية. ولم يتم تزويد البلديات بالمعدات التقنية عملاً بخطة العمل، باعتبار أنها تملك الموارد اللازمة لتطبيق خطط العمل الخاصة بالتواصل.³¹ وفي وقت إجراء التقييم، لم تكن الآلية المستقلة لإعداد التقارير تملك معلومات حول مساهمة استراتيجيات التواصل المعززة في إشراك المواطنين بفعالية أكبر.

وبموازاة هذه الجهود، تم تحقيق تقدم على صعيد جرد البيانات ونشرها من خلال عقد اجتماعات لمناقشة المنهجيات ووضع الأهداف، تلتها مرحلة تقييم لفحص مخزون البيانات الحالي الذي تملكه كل بلدية. بعد ذلك، وافقت البلديات على قوائم جرد البيانات النهائية ونشرت مجموعات البيانات الرئيسية بصيغة مفتوحة. وتضمنت الإنجازات المحققة في هذا الصدد إكمال جرد البيانات في بلديات مثل أريانة والدندان وقرطاج وحمام الشط. لكن لم يتضح مدى استخدام البيانات المفتوحة بفعالية للمصلحة العامة، على غرار تقديم الخدمات أو إشراك المواطنين.³²

هذا وشهد عنصر توافر البيانات البلدية على الإنترنت ارتفاعاً طفيفاً. فقد ذكر أحد ممثلي المجتمع المدني أنه تم نشر 60 مجموعة من البيانات،³³ في حين أظهرت مراجعة أجرتها منصة "بلديتي" التي يديرها المجتمع المدني في أبريل 2024 نشر 776 مجموعة بيانات بلدية، في ارتفاع بسيط عن العدد المسجل في أكتوبر 2021،³⁴ عند 754 مجموعة. وكانت مجموعات البيانات من 49 بلدية متوافرة على البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة التي تم تفعيلها مجدداً في العام 2023. وقد سجلت كل من بلدية قليبية وجمال والنفيضة وبو عرادة والمطوية والزريبة، العدد الأكبر من مجموعات البيانات التي تم نشرها حيث تراوح بين 49 و95 لكل بلدية.³⁵ علاوة على ذلك، نشرت وزارة الداخلية بيانات حول السكان والموارد البشرية والمالية والمشاريع المنفذة في مختلف البلديات.³⁶ لكن لم يتم تحقيق تقدم على صعيد نشر البيانات المكانية البلدية كما ورد في الالتزام.³⁷

المرحلة اللاحقة

في حين تُعتبر هذه الخطوات المهمة جديرة بالثناء، يعتمد نجاح الالتزام على المدى الطويل على كيفية تطبيق هذه المبادرات في السياق السياسي والإداري الأشمل. فالمشهد المتغير يقدم فرصة لإدراج مبادئ الحكومة المفتوحة في إطار الحوكمة الجديد. إلا أن التغيرات السياسية والإدارية المتكررة في تونس تطرح تحديات محتملة أمام استمرارية هذه المبادرات وفعاليتها. يُذكر أن بعض العوامل التمكينية الرئيسية شملت الدعم المقدم من شركاء دوليين كوكالة الأمانية للتعاون الدولي والمشاركة الفاعلة للسلطات البلدية. وربما تكون بعض القيود كضمان الاتساق في التنفيذ على مستوى مختلف البلديات والحفاظ على زخم إشراك المواطنين، قد أثرت سلباً على النتائج.

ويشير مسار الالتزام 11 إلى إمكانية مواصلة إحراز تقدم في مبادئ الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي في حال إدارة المشهد السياسي بدقة. وسيواصل الالتزام 8 في خطة العمل الوطنية الخامسة تطبيق هذا الإصلاح بهدف تسهيل إعداد خطط العمل البلدية وتطبيقها.³⁸ ومن أجل دعم هذا الهدف، يمكن للجهات المنفذة أخذ ما يلي في الحسبان:

- المشاركة الفعالة مع الهياكل الإدارية الناشئة لدمج ممارسات الحكومة المفتوحة منذ إنطلاقها.
- إعداد استراتيجيات تنفيذ قابلة للتكيف يمكنها التعامل مع السياقات السياسية والإدارية المتغيرة.

- مواصلة دعم وبناء قدرات الموظفين والمسؤولين الحكوميين من أجل تعزيز مبادئ الحكومة المفتوحة، بغض النظر عن التغييرات الهيكلية.
- الاستفادة من المشاركة الفاعلة للمجتمع المدني والفرق المجتمعية للحفاظ على زخم مبادرات الحكومة المفتوحة.

- 1 "البلديات الرقمية في تونس: شفافة ومتمحورة حول المواطن وفعالة"، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، تم النفاذ إليه في أبريل 2024، <https://www.giz.de/en/worldwide/31897.html>
- 2 "خطة عمل تونس 2021-2023"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 6 أغسطس 2021، https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2021/08/Tunisia_Action-Plan_2021-2023_EN.pdf صفحة 47-49
- 3 "تقرير النتائج الانتقالية 2020 وفق الآلية المستقلة لإعداد التقارير: تونس 2018-2020"، شراكة الحكومة المفتوحة، أغسطس 2021، https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2021/08/Tunisia_Transitional-Results_Report_2018-2020_EN.pdf
- 4 "البرنامج المحلي لشراكة الحكومة المفتوحة"، شراكة الحكومة المفتوحة، تم النفاذ إليه في أبريل 2024، <https://www.opengovpartnership.org/ogp-local>
- 5 "طورت بعض هذه البلديات (قابس، والزربية، وزاوية سوسة، وقرطاج، ودار شعبان) خطط عمل محلية بموجب التعهد 11 الوارد في خطة العمل السابقة، مع العلم بأن قرطاج هي أيضًا عضو في البرنامج المحلي لشراكة الحكومة المفتوحة. راجع: "نتائج طلب الترشح لاختيار 12 بلدية لتعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام على المستوى المحلي"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، تم النفاذ إليه في أبريل 2024، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2310>
- 6 اجتماع الانطلاق لتنفيذ التعهد 10 الوارد ضمن خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة: تفعيل دور الشباب في ضبط المشاريع العمومية ومتابعة تنفيذها على المستوى المحلي، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 27 يناير 2022، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2407>
- 7 مرافقة البلديات في تشكيل فريق العمل المحلي لمشروع "خطط عمل الشباب"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 16 فبراير 2022، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2416>
- 8 ورشات عمل مع فرق العمل المحلية حول مشروع "خطط عمل الشباب"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 30 مارس 2022، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2520>
- 9 "ندوة وطنية حول انطلاق مشروع 'خطط عمل الشباب' في إطار تنفيذ التعهد العاشر من خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة"، شراكة الحكومة المفتوحة، 8 مايو 2022، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2561>
- 10 تنظيم 4 ورشات عمل حول إعداد "خطط عمل الشباب"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 19 يونيو 2022، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2656>
- 11 ورشات عمل مع فرق العمل المحلية حول مشروع "خطة عمل الشباب"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 30 مارس 2022، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2520>
- 12 "تنظيم دورات تدريبية لفرق العمل المحلية المسؤولة عن 'خطط عمل الشباب'، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، مايو 2022، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2639>
- 13 "تنظيم ندوة للتحقق من 'خطط عمل الشباب'، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 5 أغسطس 2022، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2747>
- 14 "نتائج الدعوة إلى تنفيذ مشاريع 'خطة عمل الشباب'، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 5 أغسطس 2022، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2796>
- 15 ممثل عن منظمة دولية، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 6 نوفمبر 2023.
- 16 "خطة العمل - قرطاج، تونس 2022-2023"، الجمعية التونسية للحكومة المحلية، 30 نوفمبر 2022، <https://www.opengovpartnership.org/documents/action-plan-carthage-tunisia-2022-2023>
- 17 "تونس: ما هي الصلاحيات الفعلية للمجالس المحلية؟"، مجلة ليكونوميست ماغريبين، 30 ديسمبر 2023، <https://www.leconomistemaghreb.com/2023/12/31/tunisie-queles-sont-les-vraies-prerogatives-des-conseils-locaux>
- العليا المستقلة للانتخابات: إنشاء المجالس المناطقية المقرر في 6 مارس، لا بريس، 5 مارس 2024، <https://lapresse.tn/2024/03/05/isie-la-mise-en-place-des-conseils-regionaux-prevue-le-6-mars>
- رويترز، 9 مارس 2023، <https://www.reuters.com/world/africa/tunisian-president-dissolve-municipal-councils-months-before-local-elections-2023-03-09>
- 18 عضو في المجلس البلدي، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 2 نوفمبر 2023.
- 19 ممثل عن منظمة دولية، مقابلة.
- 20 انضمام 55 حكومة محلية إلى الشراكة الدولية حول الحكومة المفتوحة، شراكة الحكومة المفتوحة، 16 أبريل 2024، <https://www.opengovpartnership.org/news/55-local-governments-join-international-partnership-on-open-government>
- 21 "خطة عمل تونس 2023-2025"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 9 يناير 2024، https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2024/01/Tunisia_Action-Plan_2023-2025_EN.pdf
- 22 "خطة العمل تونس 2021-2023"، شراكة الحكومة المفتوحة تونس، صفحة 51-55.
- 23 "الصيغ النهائية لخطة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي"، شراكة الحكومة المفتوحة تونس، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2212>
- تقرير النتائج الانتقالية 2020 وفق الآلية المستقلة لإعداد التقارير: تونس 2018-2020"، شراكة الحكومة المفتوحة.
- 24 "خطة عمل تونس 2023-2025"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس.
- 25 البرنامج المحلي لشراكة الحكومة المفتوحة"، شراكة الحكومة المفتوحة.

- 26 " تنفيذ التعهد الفرعي الأول من التعهد 11 من خطة العمل الوطنية الرابعة والمتعلق بتعزيز الاتصال العمومي بالبلديات"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 21 ديسمبر 2021، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2383>.
- 27 "مشروع مبادرة للتطوير البلدي: مشاركة المواطنين"، الحكومة المفتوحة في تونس، 25-26 مارس 2022، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/wp-content/uploads/2022/03/Agenda-Atelier-engagement-11-PAN-4-PGO-3.pdf>.
- 28 تنظيم دورتين تكوينيتين حول الاتصال العمومي"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، أكتوبر 2022، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2801>.
- 29 خطة العمل الخاصة بالاتصال العمومي. بلدية قرطاج. 2022. <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/wp-content/uploads/2022/11/Plan-de-2022-com-Commune-de-Carthage.pdf>.
- 30 "ملتقى ختامي حول مهمة دعم الاتصال العمومي بالبلديات"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس. <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2840>.
- 31 معلومات قدمتها حكومة تونس إلى آلية إعداد التقارير المستقلة خلال الفترة المخصصة للتعليقات العامة على هذا التقرير. سبتمبر 2024.
- 32 "ممثل إحدى المنظمات الدولية، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 9 نوفمبر 2023؛ التعهد 11: تكريس مبادئ شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2303>.
- 33 ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 11 نوفمبر 2023.
- 34 "بوابة البيانات المفتوحة في البلديات"، بوابة بلديتي، تم النفاذ إليه في أبريل 2024، <http://openbaladiati.tn>.
- 35 "البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة"، وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة، تم النفاذ إليه في أبريل 2024، https://data.gov.tn/fr/cms/producteurs-de-donnees/?search=commune&order_by=desc_dataset.
- 36 "البيانات المفتوحة"، وزارة الداخلية، تم النفاذ إليه في أبريل 2024، <http://www.collectiviteslocales.gov.tn/data>.
- 37 معلومات قدمتها حكومة تونس إلى آلية إعداد التقارير المستقلة خلال الفترة المخصصة للتعليقات العامة على هذا التقرير. سبتمبر 2024.
- 38 "خطة عمل تونس 2023-2025"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس.

القسم الثالث: المشاركة

أشرفت وحدة الإدارة الإلكترونية واللجنة الاستشارية المشتركة المكلّفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة في تونس على عملية مشاركة شاملة لإعداد خطة العمل الرابعة. لقد استمر التعاون ولو أنه واجه تحديات خلال فترة التنفيذ، على غرار عملية انتقالية في قيادة وحدة الإدارة الإلكترونية وسياق سياسي مليء بالتحديات. غير أن التحالف المتفاني بين الحكومة والمجتمع المدني والشركاء الدوليين واصل توجيه إصلاحات الحكومة المفتوحة في تونس.

يُذكر أن وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة مسؤولة عن الإشراف على مبادرات شراكة الحكومة المفتوحة وتنسيق الجهود ذات الصلة على مستوى الوكالات الحكومية في تونس.¹ وقد تسببت التغيرات في قيادة الوحدة خلال تنفيذ خطة العمل الرابعة ببعض التأخيرات المؤقتة على صعيد تنسيق وتنفيذ بعض الالتزامات.² إلا أن تعيين مديرة مكلّفة بتسيير وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة وبالاضطلاع بدور نقطة الاتصال في برنامج شراكة الحكومة المفتوحة، أعاد الزخم على صعيد تنفيذ المبادرات. وقد تلقت الدعم من نواب مدراء ومسؤولين تنفيذيين في رئاسة الحكومة، شملت مهامهم إدارة محفظة شراكة الحكومة المفتوحة.³ وصحيح أن القيود على مستوى الموارد، ولا سيما التنسيق بين الوزارات الحكومية، كانت قائمة ولكنها لم تكن رادعة. وقد شملت التحديات عدم تجاوب بعض الإدارات الحكومية في بعض الأحيان خلال عملية التنسيق مع الوحدة. وطرح غياب التواصل والتعاون هذا أحياناً عقبات أمام التنفيذ الفعال.⁴

إلى ذلك، تولت اللجنة الاستشارية المشتركة المكلّفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة في تونس قيادة عملية هذه الشراكة في البلاد. وقد تمت إعادة تشكيل اللجنة وتوسعتها في يناير 2021 من أجل تنفيذ خطة العمل الرابعة لتشمل 10 ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني. وجرى توسعة اللجنة من خلال توجيه دعوة مفتوحة لتقديم طلبات العضوية من منظمات المجتمع المدني.⁵ وفي هذا السياق، ذكر أحد ممثلي المجتمع المدني أن معايير اختيار الأعضاء من خارج الحكومة لم تكن شفافة بالكامل، ومع ذلك مثلت اللجنة عمومًا مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المشاركين في مبادرات الحكومة المفتوحة في تونس.⁶ هذا وتم في مرحلة لاحقة نشر عملية ومعايير اختيار الأعضاء من خارج الحكومة في خطة العمل الرابعة.⁷ وأشرف أعضاء اللجنة الاستشارية المشتركة المكلّفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة على تصميم خطة العمل ومتابعة التقدم المحرز على صعيد تنفيذها، وسط عقد أربعة اجتماعات رسمية خلال فترة خطة العمل.⁸

تجدر الملاحظة أن الحكومة وازبطت على المشاركة في ورشات العمل الاستشارية مع الجهات الفاعلة من خارج الحكومة، مما دعم الحوار المتواصل. وقد ساهم هذا الحوار المتكرر في وضع أجندة الإعداد التشاركي حيث تم إدراج مدخلات وعروض تقديمية من المجتمع المدني ومن خارج المنتدى. وكانت عملية الإعداد التشاركي بدأت في 2020 من خلال دعوة عامة إلى تقديم العروض عبر منصة المشاركة الإلكترونية خلال الفترة الممتدة من منتصف أكتوبر ولغاية منتصف نوفمبر. وقد تلقت الوزارات وغيرها من المؤسسات العامة دعوات رسمية إلى تقديم عروضها لإشراكها في الخطة. وفي هذا السياق، تم عقد ثلاثة منتديات عبر الإنترنت في نوفمبر 2020 حول الحكومة المفتوحة حضرها نحو 100 مشارك من الحكومة وخارجها. بعدها، شكّلت اللجنة الاستشارية المشتركة 3 فرق عمل تُعنى بمواضيع العمل لمراجعة 275 عرضًا مقدمًا بحسب الموضوع. وقد شملت معايير اختيار العروض المواءمة مع نموذج الأهداف الذكية (المحددة والقابلة للقياس والقابلة للتحقيق والواقعية والمقيّدة بوقت معين) والملاءمة مع الحكومة المفتوحة والإمكانية الكبيرة لتحقيق نتائج. وتم نشر المقترحات الواردة عبر الإنترنت ومناقشتها في اجتماعات اللجنة الاستشارية المشتركة خلال يناير وفبراير من العام 2021. كما تمت مشاركة مسودة خطة عمل تنطوي على 21 التزامًا عبر الإنترنت لإجراء مرحلة مشاورات ثانية استمرت من 17 فبراير ولغاية 10 مارس 2021.⁹

وخلال التنفيذ، راقب المجتمع المدني التقدم المحرز وشارك بفاعلية في الالتزامات المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بمجال اهتمامه. وقد تولى بعض ممثلي المجتمع المدني قيادة تنفيذ عدة التزامات. بدورها، ساهمت الجمعية التونسية للمراقبين العموميين في صياغة الدليل

الإجرائي الذي ينظم عملية نشر التقارير الرقابية بموجب الالتزام 2. وشددت مشاركتهم على الطبيعة التعاونية لهذا الالتزام.¹⁰ وعلى نحو مماثل، أدى معهد حوكمة الموارد الطبيعية دوراً أساسياً في دعم ملف تونس للمشاركة في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية بموجب الالتزام رقم 7. وشمل ذلك تنظيم دورات استشارية مع أصحاب المصلحة في مختلف المناطق. ويمكن أن يعزى التقدم الذي تم إحرازه على مستوى هذا الالتزام بشكل كبير إلى المشاركة الفاعلة للمجتمع المدني.¹¹ مع ذلك، أعرب بعض الأعضاء من خارج الحكومة عن قلقهم إزاء مستوى التعاون في أعقاب وضع الخطة.

الالتزام بالمتطلبات الدنيا

تقيم الآلية المستقلة لإعداد التقارير ما إذا كانت الدول الأعضاء تستوفي المتطلبات الدنيا بموجب معياري المشاركة في شراكة الحكومة المفتوحة لأغراض المراجعة الإجرائية.¹² وأثناء المشاركة في الإعداد، تقيّد تونس بمنهجية شراكة الحكومة المفتوحة.¹³ ولا بد من أن يحقق المتطلبان المحددان أدناه مستوى "طور الإنجاز" على الأقل كي تُعتبر أي دولة ملتزمة بمنهجية شراكة الحكومة المفتوحة في مرحلة التنفيذ.

المفتاح:

- أخضر = تم استيفاء المعايير
- أصفر = في طور الإنجاز (تم اتخاذ بعض الخطوات إنما من دون استيفاء المعيار)
- أحمر = ما من دليل على اتخاذ إجراءات

هل تم احترام منهجية شراكة الحكومة المفتوحة أثناء مرحلة التنفيذ؟	
أخضر	حافظت الحكومة على مستودع بيانات خاص بشراكة الحكومة المفتوحة على الإنترنت، وقامت بتحديثه مرة واحدة على الأقل خلال دورة خطة العمل. كما أنها تملك أدلة على تطوير خطة العمل وتنفيذها. ¹⁴
أخضر	زوّدت الحكومة العامة بمعلومات عن خطة العمل خلال مرحلة التنفيذ. ¹⁵

¹ ممثل عن وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 6 أكتوبر 2023.

² ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 8 نوفمبر 2023.

³ ممثل عن وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة، مقابلة.

⁴ ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 2 نوفمبر 2023.

⁵ "اللجنة المشتركة المكلفة بمتابعة إعداد وتنفيذ خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة 2021-2022"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 22 يناير 2021، <http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/2021/01/22/comite-mixte-charge-du-suivi-de-lelaboration-et-de-la-mise-en-oeuvre-du-4eme-plan-daction-national-du-pgo-2021-2022>، "تركيبة لجنة القيادة المكلفة بإعداد خطة العمل الأولى والثانية لشراكة الحكومة المفتوحة ومتابعة تنفيذهما"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 11 أكتوبر 2018، <http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/2018/10/11/comite-de-pilotage>

⁶ ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 8 نوفمبر 2023.

⁷ "خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة 2021-2023"، 6 أغسطس 2021، https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2021/08/Tunisia_Action-Plan_2021-2023_EN.pdf.

⁸ "محاضر الجلسات"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، تم النفاذ إليها في أبريل 2024، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?cat=51>.

⁹ "مراحل إعداد خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة (2021-2022) من طرف اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بمتابعة إعداد وتنفيذ هذه الخطة"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، فبراير 2021، <http://www.ogptunisie.gov.tn/?p=4718>.

¹⁰ "التعهد 2: تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يخص التقارير الرقابية"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، تم النفاذ إليها في أبريل 2024، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2346>؛ "الممارسات الجيدة لنشر التقارير الرقابية"، الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية، يونيو 2021، https://drive.google.com/file/d/1H48Pc_BZCIV-NsrzHVEVdnHr78zbAPZX/edit، الصفحة 5.

¹¹ "التعهد 7: تعزيز الشفافية في مجال الطاقة والمناجم"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، تم النفاذ إليها في أبريل 2024، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2327>.

¹² يرجى أخذ العلم بأن التقييم المستقبلي للآلية المستقلة لإعداد التقارير سيركز على الامتثال لمعاري المشاركة في شراكة الحكومة المفتوحة للذين دخلا حيز التنفيذ في 1 يناير 2022، راجع "معياري المشاركة في شراكة الحكومة المفتوحة"، شراكة الحكومة المفتوحة، 24 نوفمبر 2021، <https://www.opengovpartnership.org/ogp-participation-co-creation-standards>.

¹³ مراجعة خطة عمل الآلية المستقلة لإعداد التقارير: تونس 2021-2023، شراكة الحكومة المفتوحة، 31 يناير 2022، <https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-action-plan-review-2021-2023>

¹⁴ "شراكة الحكومة المفتوحة في تونس"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، تم النفاذ إليه في أبريل 2024، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en>.

¹⁵ "اجتماع اللجنة الاستشارية المكلفة بإعداد ومتابعة تنفيذ خطة العمل الرابعة لشراكة الحكومة الوطنية الذي عقد في 14 فبراير 2022"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 14 فبراير 2022، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2439>.

القسم 4: المنهجية ومؤشرات الآلية المستقلة لإعداد التقارير

يدعم هذا التقرير مساهمة الأعضاء والتعلم أثناء تقييم (1) مستوى الإنجاز الخاص بتنفيذ الالتزامات، و(2) النتائج المبكرة للالتزامات التي سجلت مستوى عالٍ من الإنجاز وتم تصنيفها على أنها واعدة أو التزامات حققت نتائج ملحوظة أثناء التنفيذ، و(3) ممارسات المشاركة خلال دورة خطة العمل. وكانت الآلية المستقلة لإعداد التقارير أطلقت عملية البحث بعد مرور العام الأول على بدء تنفيذ خطة العمل بالتزامن مع تطوير خطة البحث، وإجراء بحوث مكتبية تمهيدية، والتحقق من الأدلة الواردة ضمن بوابة شراكة الحكومة المفتوحة.¹

الإنجاز

تقيم الآلية المستقلة لإعداد التقارير مستوى إنجاز كل التزام في خطة العمل، بما يشمل تلك الواردة ضمن مراجعة خطة العمل.² ويتم تقييم مستوى إنجاز جميع الالتزامات وفق الفئات التالية:

- ما من دليل متوفر
- لم يبدأ بعد
- محدود
- كبير
- كامل

النتائج المبكرة

تقيم الآلية المستقلة لإعداد التقارير مستوى النتائج المحققة من تنفيذ الالتزامات التي تتضمن منظورًا حكوميًا مفتوحًا واضحًا، أو تسجل مستوى عاليًا من الإنجاز أو تظهر أدلة على تحقيق نتائج مبكرة (كما هو محدد أدناه). وتأخذ في الحسبان الهدف المتوقع من الالتزام قبل تنفيذه، والسياق الخاص بالبلد الذي تم تنفيذه فيه، فضلًا عن مجال السياسة المعتمدة والتغييرات المبلغ عنها.

يحدد مؤشر النتائج المبكرة ثلاثة مستويات من النتائج:

- **ما من نتائج ملحوظة:** بحسب الأدلة التي تم جمعها (من خلال البحث المكتبي، والمقابلات، إلخ)، لم يسفر التزام الحكومة المفتوحة عن تحقيق نتائج كبيرة أو إيجابية. وبعد تقييم الأنشطة التي تم إرجاؤها خلال فترة التنفيذ ونتائجها (إن وجدت)، لم تلحظ الآلية أي تغييرات كبيرة على صعيد:
 - تحسين الممارسات أو السياسات أو المؤسسات التي تنظم أحد مجالات السياسة أو ضمن القطاع العام، أو
 - تحسين البيئة الممكنة لبناء الثقة بين المواطنين والدولة.
- **نتائج متوازنة:** بحسب الأدلة التي تم جمعها (من خلال البحث المكتبي، والمقابلات، إلخ)، أسفر التزام الحكومة المفتوحة عن تحقيق نتائج إيجابية. وبعد تقييم الأنشطة التي تم إرجاؤها خلال فترة التنفيذ ونتائجها، لاحظت الآلية تغييرات كبيرة على صعيد:
 - تحسين الممارسات أو السياسات أو المؤسسات التي تنظم أحد مجالات السياسة أو ضمن القطاع العام، أو
 - تحسين البيئة الممكنة لبناء الثقة بين المواطنين والدولة.

● **نتائج كبيرة:** بحسب الأدلة التي تم جمعها (من خلال البحث المكتبي، والمقابلات، إلخ)، أسفر تنفيذ التزام الحكومة المفتوحة عن تحقيق نتائج إيجابية كبيرة. وبعد تقييم الأنشطة التي تم إرجاؤها خلال فترة التنفيذ ونتائجها، لاحظت الآلية تغييرات كبيرة على صعيد:

- تحسين الممارسات أو السياسات أو المؤسسات التي تنظم أحد مجالات السياسة أو ضمن القطاع العام، أو
- تحسين البيئة الممكنة لبناء الثقة بين المواطنين والدولة

تظهر النتائج الإيجابية الكبيرة توقعات واضحة بأن تكون هذه التغييرات (الواردة أعلاه) مستدامة.

وأعدت الآلية المستقلة لإعداد التقارير هذا التقرير بالتعاون مع محمد آدم المقراني وتولى مراجعتها أحد الخبراء الخارجيين في الآلية. يُذكر أن لجنة الخبراء الدوليين تشرف على منهجية الآلية المستقلة لإعداد التقارير، وجودة المنتجات، وعملية المراجعة.³ ويمكن الاطلاع على تفاصيل عملية المراجعة هذه، بما يشمل إجراءات دمج التعليقات، في القسم 3 من دليل الإجراءات⁴ وفي مراجعة خطة العمل تونس 2021-2023.⁵ للمزيد من المعلومات، يرجى العودة إلى صفحة الويب للآلية المستقلة لإعداد التقارير⁶ أو مسرد مصطلحات شراكة الحكومة المفتوحة.⁷

¹ "شراكة الحكومة المفتوحة في تونس"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، تم النفاذ إليه في أبريل 2024، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en>.

² تجمع الآلية المستقلة لإعداد التقارير الالتزامات التي تتشارك أهداف السياسة أثناء عملية مراجعة خطة العمل ضمن مجموعات. وفي هذه الحالات، تقيم الآلية "احتمال تحقيق نتائج" و"النتائج المبكرة" على مستوى المجموعة. ويتم تقييم مستوى الإنجاز على صعيد كل التزام. لمزيد من المعلومات حول طريقة جمع الآلية للالتزامات، راجع القسم الرابع المتعلق بالمنهجية ومؤشرات الآلية المستقلة لإعداد التقارير الخاصة بمراجعة خطة العمل.

³ "لجنة الخبراء الدوليين" شراكة الحكومة المفتوحة، <https://www.opengovpartnership.org/about/who-we-are/international-experts-panel>.

⁴ "دليل الإجراءات الخاصة بالآلية المستقلة لإعداد التقارير"، النسخة 3، شراكة الحكومة المفتوحة، 16 سبتمبر 2017. <https://www.opengovpartnership.org/documents/irm-procedures-manual>.

⁵ راجع: "مراجعة خطة العمل للآلية إعداد التقارير: تونس 2021-2023"، شراكة الحكومة المفتوحة، 31 يناير 2022، <https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-action-plan-review-2021-2023>.

⁶ "لمحة عامة عن الآلية المستقلة لإعداد التقارير"، شراكة الحكومة المفتوحة، تم النفاذ إليه في أبريل 2024، <https://www.opengovpartnership.org/irm-guidance-overview>.

⁷ مسرد مصطلحات شراكة الحكومة المفتوحة، شراكة الحكومة المفتوحة، تم النفاذ إليه في أبريل 2024، <https://www.opengovpartnership.org/glossary>.

الملحق 1: معلومات عن الالتزامات

الالتزام 1: استكمال الإطار التنظيمي لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة

● الإنجاز: كبير ● النتائج المبكرة: ما من نتائج ملحوظة	● قابل للتحقق: أجل ● هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ أجل ● القدرة على تحقيق نتائج: متواضعة
هدف هذا الالتزام إلى تكريس حق النفاذ إلى المعلومة في تونس من خلال استكمال الإطار التنظيمي والقانوني المتصل بهذا المجال على ضوء أحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016. وشمل ذلك العمل على إصدار الأوامر الحكومية اللازمة لهيئة النفاذ إلى المعلومة، بالإضافة إلى إنشاء هيكل داخلي يعنى بالنفاذ إلى المعلومة على مستوى الهياكل العمومية. وقد هدفت هذه الأوامر الحكومية إلى تعزيز الشفافية والكفاءة التشغيلية في إدارة المعلومات العمومية. وتهدف هيئة النفاذ إلى المعلومة إلى اعتماد مقاربة تشاركية على امتداد مسار إعداد هذه النصوص التنظيمية، وخاصة في ما يتعلق بضبط شروط إنشاء هيكل داخلي يعنى بالنفاذ إلى المعلومة على مستوى الهياكل العمومية. وستشمل هذه المقاربة التشاركية تنظيم عدد من ورشات العمل والندوات والاستشارات العمومية، ويمكن بشكل خاص الاستعانة بالبوابة الوطنية للمشاركة الإلكترونية.¹ تجدر الملاحظة أن هيئة النفاذ إلى المعلومة قامت بصياغة أوامر من أجل (1) تحديد الأحوال الشخصية للموظفين، و(2) تحديد المخطط التنظيمي، و(3) قيادة عملية إنشاء هيئة داخلية مسؤولة عن النفاذ إلى المعلومة في المؤسسات العمومية. وقامت بتقديم مسودات الأوامر إلى رئاسة الحكومة.² غير أنه لم يتم الإعلان صراحةً عن إعداد هذه الأوامر باستخدام مقاربة تشاركية كما كان مخططاً له في الأساس. وقد أشارت منصة المشاركة الإلكترونية إلى أنه لم تتم إتاحة أي من هذه النصوص الثلاثة على الإنترنت.³ وتتضمن هيئة النفاذ إلى المعلومة دور أساسي في حماية الحق الدستوري بالنفاذ إلى المعلومة، لكنها تواجه تحديات بسبب نقص الموارد البشرية. وتكتسب هذه النصوص أهمية لجهة ضمان استمرارية وفعالية الهيئة. أما الخطوات التالية، فتشمل تقديم الأوامر إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها،⁴ وفي حال تنفيذها، من المتوقع أن تعزز عمليات الهيئة وتضمن استدامتها،⁵ علماً بأنه لم يتم إقرارها بعد بسبب عدم تجاوب الفرع التنفيذي. وعلى الرغم من أهمية هذا الالتزام، إلا أنه لم يحقق نتائج ملحوظة نظراً إلى عدم صياغة الأوامر باستخدام مقاربة تشاركية ولم يساهم في زيادة نفاذ الشعب التونسي إلى المعلومات.	

الالتزام 2: تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يخص التقارير الرقابية

● الإنجاز: محدود ● النتائج المبكرة: ما من نتائج ملحوظة	● قابل للتحقق: أجل ● هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ أجل ● القدرة على تحقيق نتائج: كبيرة
هدف الالتزام 2 إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع الخاص من خلال نشر التقارير الرقابية والاستفادة منها. وقد سعى هذا الالتزام إلى إنشاء منصة إلكترونية لمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير الرقابية وإشراك المجتمع المدني في اختيار التقارير المعدة للنشر	

إضافةً إلى تحديد إجراءات نشر التقارير. وتمثل هدف هذا الالتزام في تعزيز نزاهة وأداء القطاع العام من خلال ضمان مستوى أكبر من الشفافية والمساءلة استناداً إلى الرؤى والنتائج المستمدة من التقارير الرقابية.⁶

في هذا السياق، أعدت الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية دليلاً عن أفضل الممارسات لنشر التقارير الرقابية. وتم تشكيل فريق عمل لإعداد الدليل. كما تم بذل جهود توعية حثيثة، بما في ذلك تنظيم دورات تدريبية لمجموعات تشمل طلاباً وصحافيين وممثلين عن المجتمع المدني. وقد شارك في هذه الجلسات التي نظمتها الجمعية التونسية للمراقبين العموميين بالتعاون مع مؤسسة فريديش ناومان جمهور واسع حيث تمت مناقشة نشر التقارير الرقابية.⁷ هذا ويُعتبر الدليل، الذي أصبح متوفراً عبر الإنترنت، بمثابة دليل إجرائي ومصدر لأفضل الممارسات في التقارير الرقابية. ويعكس محتوى الدليل فهماً لضرورة مشاركة المجتمع المدني الفاعلة في نشر النتائج الرقابية وتطبيقها على السواء.⁸ إلا أن المعلومات المقدمة لا توضح إلى أي مدى تمكّن أصحاب المصلحة غير الحكوميين من التأثير على محتوى الدليل أو استراتيجية نشر التقارير الرقابية ككل.

إلى ذلك، بقي إنشاء منصة إلكترونية لمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير الرقابية معلقاً. وكان قد تمّ إجراء دراسة جدوى بدعم من الحكومة الكورية ولكن اختبار المنصة وإطلاقها لم يكتمل قط. وفي حين اعتبرت مراجعة خطة العمل⁹ أن هذا الالتزام واعد، لم يحقق هدفه المتمثل بتعزيز الشفافية والمساءلة في العملية الرقابية. وستبرز قيمة الدليل فعلياً إذا ما استخدمته السلطات المسؤولة عن إعداد التقارير الرقابية بشكل كبير وإذا ما ساهم بنجاح في توجيه وتحسين جودة هذه التقارير وشفافيتها. كما من شأن تفعيل المنصة الإلكترونية أن يساعد في تحقيق الهدف من هذا الإصلاح على المدى الأطول.

الالتزام 3: تعزيز النزاهة بالقطاع العمومي في ما يخص التصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح

● قابل للتحقق: أجل ● هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ أجل ● القدرة على تحقيق نتائج: غير واضحة	● الإنجاز: لم يبدأ بعد ● النتائج المبكرة: ما من نتائج ملحوظة
--	---

هدف الالتزام 3 إلى تعزيز النزاهة بالقطاع العمومي من خلال تحسين الشفافية في ما يخص التصريح بالمكاسب والمصالح. وقد واجه تحديات كبيرة بسبب عدم فعالية الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وحلّها في نهاية المطاف، ما دفع بالآلية المستقلة لإعداد التقارير إلى تقييم هذا الالتزام باعتبار أنه لا يحمل إمكانات واضحة لتحقيق النتائج في إطار مراجعة خطة العمل.¹⁰ وإذ تأسست في المقام الأول كهيئة مؤقتة بانتظار إنشاء سلطة دستورية وفق دستور العام 2014، لم يتم إضفاء الطابع الرسمي بالكامل على الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد طوال فترة وجودها منذ 2011 وقد واجهت عقبات قوّضت قدرتها على ممارسة كفاءاتها بالكامل؛ علماً بأن دستور 2022 لم ينص على إنشاء سلطة مستقلة مماثلة.¹¹

الالتزام 4: تكريس الشفافية المالية

● قابل للتحقق: أجل ● هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ أجل	● الإنجاز: محدود ● النتائج المبكرة: ما من نتائج ملحوظة
---	---

	● القدرة على تحقيق نتائج: متواضعة
	هدف الالتزام 4 إلى تحسين الشفافية المالية من خلال إطلاق الصيغة الجديدة لبوابة الميزانية المفتوحة ونشر بيانات الميزانية، لكن هذا الالتزام لم يحقق نتائج ملحوظة خلال فترة التنفيذ بسبب مستوى الإنجاز المحدود. مع ذلك، تم تسجيل تقدم في المرحلة الأولى نحو الإنجاز 1 لإعداد الصيغة الجديدة لبوابة الميزانية المفتوحة "ميزانيتنا". هذا وتم تنفيذ أنشطة إعداد كراس الشروط الخاصة بالبوابة واختيار مكتب الدراسات الذي سيتولى تطويرها، بالإضافة إلى عقد ورشات عمل في إطار التعاون عامي 2021 و2022 مع المبادرة العالمية للشفافية المالية التي أطلقها البنك الدولي. وقد أرست هذه الورشات أساس إعادة تصميم البوابة وشددت على أهمية البيانات المفتوحة وشفافية الميزانية. إلا أن مرحلة تصميم وتطوير البوابة لم تكن قد أنجزت بعد عند انتهاء فترة التنفيذ.¹² من جهته، لم يشهد الإنجاز 2 المتمثل بفتح البيانات المالية أمام العامة تقدماً ملحوظاً. وشملت الأنشطة غير المنجزة نشر معطيات مفصلة حول المنح المسندة من ميزانية الدولة وإعداد ميزانية الدولة المبسطة للمواطن وذوي الاحتياجات الخصوصية. مع ذلك، تم تنظيم ورشة عمل حول ميزانية المواطن خلال منتصف مارس 2022 بالشراكة مع المبادرة العالمية للشفافية المالية. وعلى الرغم من التقدم الأولي، لم يسفر هذا الالتزام عن أي نتائج ملموسة، كجعل البيانات المالية أكثر نفاذاً وفهماً بالنسبة إلى العامة، خلال فترة التنفيذ.¹³

الالتزام 5: تعزيز فتح البيانات العمومية والرفع من نسق إعادة استعمالها	
● الإنجاز: كبير ● النتائج المبكرة: معتدلة	● قابل للتحقق: أجل ● هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ أجل ● القدرة على تحقيق نتائج: متواضعة
	هدف الالتزام 5 إلى تحسين فتح البيانات العمومية وتعزيز إعادة استعمالها. وشملت أهداف الالتزام تطوير نسخة جديدة للبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة. وتعين لتحقيق هذا الهدف إعداد كراس الشروط الخاصة بالبوابة واختيار مكتب الدراسات الذي سيتولى تطويرها إضافة إلى تعيين لجنة قيادة المشروع ولجنة فنية لمتابعة وتنفيذ المشروع. كما هدف إلى جرد البيانات العمومية ذات الأولوية على مستوى عدد من القطاعات، بدءاً بتحديد القطاعات ذات الأولوية وتنظيم ورشات عمل والمشاركة في أنشطة الجرد الأولية.¹⁴ وقد عزز إطلاق النسخة الجديدة للبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة مطلع مارس 2023 بشكل كبير النفاذ إلى البيانات العمومية وقابلية استعمالها. وتضم البوابة الآن 2484 مجموعة بيانات مفتوحة من 179 منتج بيانات تغطي 23 موضوعاً مختلفاً من البيانات المفتوحة. وفي حين بلغ عدد عمليات إعادة استعمال البيانات 6 عمليات وتم تقديم 5 طلبات للبيانات المفتوحة، تشير هذه الأرقام إلى ازدياد الاهتمام والمشاركة في البيانات المتاحة. فضلاً عن ذلك، جذبت البوابة 233 مستخدماً مسجلاً، ما يعكس اهتمام مجموعة كبيرة من الأفراد والكيانات في استخدام البيانات الحكومية المفتوحة.¹⁵ واستناداً إلى وحدة الإدارة الإلكترونية، أصبح نظام إدارة جرد البيانات العمومية مفتوحاً أمام الوكالات الحكومية في يونيو 2022. وبحلول نهاية 2023، أفادت الوحدة عن أن أكثر من 40 كياناً عمومياً مسجلاً في النظام يقوم بتحديد البيانات وجردها، حيث حددت الكيانات العمومية نحو 296 مجموعة بيانات.¹⁶ كما تم تنظيم دورات تدريبية للوزارات حول جرد البيانات واستخدام النظام. وأشار أحد ممثلي المنظمات الشريكة إلى أن جرد البيانات العمومية ذات الأولوية في 14 وزارة أظهرت تقدماً في إنشاء بوابة بيانات شاملة ويمكن النفاذ إليها، ما يدل على السير نحو شفافية وفعالية أكبر في إدارة المعلومات العمومية.¹⁷

وكانت وحدة الإدارة الإلكترونية بالشراكة مع وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية نظمت فعاليات اختتام المرحلة الثانية من المسابقة الوطنية OpenGovDataHack2023 في 2023. وكما هي الحال في السنوات السابقة، هدفت إلى دعم بيئة ديناميكية من الاستخدام المبكر للبيانات العمومية المفتوحة. وقد جمعت مطورين وعالمي بيانات وشركات ناشئة وناشطين في مجال البيانات من أجل استكشاف الفرص الابتكارية وتطوير التطبيقات الرقمية، ما يُظهر إمكانية اغتنام البيانات المفتوحة.¹⁸

هذا وقد أرسى الالتزام أساساً مهماً للنفوذ إلى البيانات المفتوحة في تونس. مع ذلك، تستمر الرحلة نحو تحقيقه بالكامل من حيث عمق البيانات وجودتها وفعاليتها استعمالها. وناهيك عن كونه التزاماً واعداً، يسلط الضوء على الحاجة إلى مواصلة الجهود لدعم إنشاء قاعدة مستخدمين أكثر إلماً بالبيانات وانخراطاً في استعمالها، وإلى الاستفادة من البيانات نفسها بفعالية أكبر لما فيه المصلحة العامة.

الالتزام 6: ضبط المرجعيات الوطنية لتحديد المواصفات والتسميات المشتركة للبيانات العمومية والعمل على اعتمادها وتطويرها

● الإنجاز: لم يبدأ بعد ● النتائج المبكرة: ما من نتائج ملحوظة	● قابل للتحقق: أجل ● هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ أجل ● القدرة على تحقيق نتائج: متواضعة
هدف هذا الالتزام، بقيادة المعهد الوطني للإحصاء، إلى وضع المرجعيات الوطنية لمعايير البيانات العمومية لكن لم يتم تحقيقه بالكامل. وقد شملت الإجراءات المخطط لها تشكيل لجنة استشارية مشتركة للإشراف على المشروع، وتحديد القطاعات ذات الأولوية لتوحيد البيانات، وتطوير نسخ أولية للتسميات والتشاور بشأنها فضلاً عن وضعها في صيغتها النهائية ونشرها بصيغة مفتوحة، وفي نهاية المطاف اختبارها ضمن الهياكل العمومية وتعميم استخدامها فيها. وبالاستناد إلى موقع شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، لم يتم البدء بتنفيذ هذا الالتزام.¹⁹	

الالتزام 7: تعزيز الشفافية في مجال الطاقة والمناجم

● الإنجاز: محدود ● النتائج المبكرة: ما من نتائج ملحوظة	● قابل للتحقق: أجل ● هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ أجل ● القدرة على تحقيق نتائج: متواضعة
هدف الالتزام 7 إلى تعزيز الشفافية في قطاع الطاقة والمناجم، لكن التحديات استمرت على صعيد تنفيذ هذا الإصلاح، كما رأينا في خطط العمل السابقة، على غرار انعدام الاستقرار المؤسسي وغياب الدعم السياسي.²⁰ وشملت الأنشطة المزمعة تطوير بوابة خاصة بقطاع الطاقة والمناجم، وإصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بقانون المسؤولية المجتمعية، وتقديم ملف انضمام تونس لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. وواجهت وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة اضطرابات بسبب إنشاء الوزارة وحلها، ما أثر سلباً على التنسيق واستمرارية الجهود.²¹ ولم يتم تطبيق النصوص التنظيمية المتعلقة بقانون المسؤولية المجتمعية، الذي تمت المصادقة عليه في العام 2018 والنتائج عن مبادرة تشريعية برلمانية.²² وتجلّى تردد الحكومة أثناء الجدلّات الدائرة، ولا سيما بعد اقتراح تخصيص جزء من إيرادات الشركات للمسؤولية	

المجتمعية للشركات.²³ من ناحية أخرى، لا يزال غياب الشفافية يؤجج التوترات في قطاع الطاقة في تونس، وبخاصة في المناطق الغنية بالموارد الطبيعية.²⁴ وقد حال عدم تطبيق هذا الالتزام دون إجراء التحسينات اللازمة على مستوى حوكمة القطاع. علاوةً على ذلك، برزت اختلافات على صعيد مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين المعنية بمبادرة شفافية الموارد الطبيعية.

واستنادًا إلى الموقع الإلكتروني لشراكة الحكومة المفتوحة في تونس، تم تنفيذ عملية تشاركية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية بعد إجراء مشاورات بين عدة قطاعات شملت شركات وبرلمانيين وممثلين عن المجتمع المدني في العاصمة فضلًا عن مناطق أخرى غنية بالموارد مثل قابس وتطاوين وقبلي وقفصة، بدعم من معهد حوكمة الموارد الطبيعية وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية.²⁵

الالتزام 8: تحديد الأولويات الاستراتيجية للحكومة المفتوحة في تونس

● الإنجاز: كبير ● النتائج المبكرة: متواضعة	● قابل للتحقق: أجل ● هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ أجل ● القدرة على تحقيق نتائج: متواضعة
---	--

سجل الالتزام 8، الذي ركز على تحديد الأولويات الاستراتيجية للحكومة المفتوحة، مستوى جديرًا بالثناء من النشاط خلال المراحل الإعدادية لكنه عجز عن تأكيد استراتيجية الحكومة المفتوحة وتنفيذها.²⁶ وتم تطوير الاستراتيجية عبر مقارنة تشاركية، شملت هياكل عمومية مختلفة والمجتمع المدني في إطار استشارات وورشات عمل، اضطلعت فيها اللجنة الاستشارية المشتركة المكلّفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة في تونس بدور أساسي. وفي البداية، عمدت وحدة الإدارة الإلكترونية، وهيئة النفاذ إلى المعلومة والخدمات المرتبطة بالمؤسسات الدستورية والمجتمع المدني برئاسة الحكومة، إلى إكمال مسح عن الحكومة المفتوحة من إعداد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في فبراير 2022. في الموازة، تم تنظيم استشارات عمومية عبر بوابات المشاركة الوطنية بين 1 أكتوبر و1 نوفمبر 2021. وساهمت هذه المبادرة في إشراك المواطنين في عملية تحديد الإصلاحات ذات الأولوية لإعداد استراتيجية الحكومة المفتوحة.²⁷

وبدعم من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قادت وحدة الإدارة الإلكترونية سلسلة من ورشات العمل لتطوير الاستراتيجية ووضعها في صيغتها النهائية. وقد أتاحت ورشتا عمل تم عقدهما في شهري مايو ويونيو من العام 2021 تبادل التجارب بشأن استراتيجيات الحكومة المفتوحة المطبقة في كندا وإسبانيا. وجرى تقديم تقييم أولي للحكومة المفتوحة خلال 3 ورشات عمل عُقدت في ديسمبر 2021 لتقييم وضع تونس وفق محاور الحكومة المفتوحة والشفافية والمشاركة العمومية والمساءلة. وشملت المراحل النهائية جمع المدخلات وتطوير المسودة الأولية للاستراتيجية، حيث تم عقد ورشتي عمل في 29 مارس و11 أبريل 2022 لصياغة الرؤية والرسالة والأهداف والمحاور الاستراتيجية اللازمة لتطوير استراتيجية الحكومة المفتوحة. وخلال ورشات العمل هذه، تم جمع المعطيات وتطوير إطار عمل استراتيجي متماسك للحكومة المفتوحة.²⁸ وقد تم وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية والمصادقة عليها على المستوى الفني خلال ورشة عمل عُقدت في يوليو 2022.²⁹

وصحيح أن هذه الأنشطة تشير إلى انتهاج مقارنة استباقية في جمع المعطيات ورسم معالم الاستراتيجية، ولكن تتوقف فعالية هذا الالتزام على النتائج الملموسة المحققة على صعيد الحكومة المفتوحة.³⁰ وإذ تركز هذه الاستراتيجية على خمس ركائز هي الشفافية، والنزاهة والمساءلة، ومشاركة المواطنين، والحكومة المفتوحة المحلية، والصناعات الاستخراجية والطاقة المتجددة، واجهت تحديات متجذرة في

نطاقها الطموح ومدى تعقيد تنفيذها في مختلف القطاعات والمستويات الحكومية. وصحيح أنها شاملة، إلا أنها لا تتناول صراحة التغييرات المؤسسية الكبيرة الأخيرة التي شهدتها تونس منذ العام 2021 ولم تعتمد الحكومة بشكل رسمي قط.³¹ ويمكن لتقييم الاستراتيجية وتكييفها بشكل مستمر أن يضمن استجابتها للتحديات والفرص الناشئة في إطار المشهد الديناميكي للحكومة في تونس.³²

الالتزام 9: تعزيز استعمال البوابات الوطنية للمشاركة العمومية

● الإنجاز: محدود ● النتائج المبكرة: ما من نتائج ملحوظة	● قابل للتحقق: أجل ● هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ أجل ● القدرة على تحقيق نتائج: متواضعة
هدف الالتزام 9 إلى تعزيز استعمال البوابات الوطنية للمشاركة العمومية. وسعت كل من وحدة الإدارة الإلكترونية والمكتب المركزي للعلاقات مع المواطن برئاسة الحكومة إلى تحقيق هذا الهدف من خلال إدخال تحسينات من الناحية الفنية وتوسيع نطاق استعمالها. إلا أن المساعي لم تترجم بعد في مشاركة عمومية واسعة النطاق عبر بوابتي المشاركة العمومية و"مواطن". وتم بذل الجهود لتحسين الجوانب الفنية وتوسيع نطاق المشاركة العمومية، وما زال يتعين تحقيق الأثر الكامل على تعزيز إشراك العامة واهتمامها. وجرى إدخال بعض التحسينات الفنية على بوابة "مواطن" بدعم من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والحكومة الكورية.³³ ومثل ذلك الإنجاز الجزئي للإنجاز الأول. ومن حيث توسيع نطاق المشاركة العمومية، تجاوز الالتزام هدفه الأولي بموجب الإنجاز 2 في ظل تنظيم 28 دورة تكوينية لفائدة 183 إطار، في زيادة عن الهدف المتمثل بـ100 إطار. ولا يزال العمل قائماً على وضع خطة اتصالية للرفع من نسب استعمال هذه البوابات.³⁴ كما تم تنظيم ورشات عمل في سبتمبر 2022 بدعم من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لصياغة التوصيات بهدف تحسين الجوانب الفنية والاتصالية لمنصة المشاركة العمومية.³⁵ وقد شمل اليوم الأول مسؤولين حكوميين في حين ضمّ اليوم الثاني المجتمع المدني ومطوري الويب. لكن لم يتم إدخال التحسينات الفنية إلى بوابة المشاركة الإلكترونية خلال فترة التنفيذ.³⁶ ولا تزال الفرصة سانحة أمام الاستخدام المتزامن للبوابات على مستوى الخدمات الحكومية والإدارات ولتوحيد استخدامها في العمليات الحكومية. ولكن لم يتم اغتنام فرصة إظهار فائدة هذه البوابات خلال الاستشارة العامة التي أطلقتها رئاسة الجمهورية في 2022، مما يشير إلى الحاجة إلى تخطيط استراتيجي على نحو أكبر للاستفادة من هذه البوابات بهدف إطلاق وتنفيذ مبادرات وطنية مهمة.³⁷ فضلاً عن ذلك، يمكن لاستراتيجيات تواصل فعالة دعم هذه البوابات والترويج لها في أوساط المواطنين على نحو أفضل. ويشكل تحسين إدارة بوابات المشاركة العمومية ووضع استراتيجية موحدة ومراجعة الأطر القانونية المرتبطة بالمشاركة العمومية، عوامل أساسية لإحراز تقدم. كذلك، تبرز فرصة لدعم الموارد البشرية من حيث الإدارة والاستخدام التشغيلي الفعال. وعموماً، لم يتم خلال فترة تنفيذ خطة العمل، تحقيق أهداف الالتزام بتعزيز فعالية البوابات وجودها من خلال توفير الدعم من أعلى المستويات السياسية وإدراجها في هيكل حكومي موحد، ما قد يوسع نطاق انتشارها عبر تطبيقات الهواتف المحمولة وبوابات إضافية.³⁸ وعلى الرغم من الجهود المبذولة، يبقى التقدم متمثلاً في تعزيز استخدام العامة وتوعيتهم ببوابات المشاركة العمومية إلى جانب إدراجها في الأدوات المستخدمة عبر الإنترنت. وتمثل البوابات أحد أصول الحوكمة التشاركية، علماً بأنه يمكن تحقيق قيمتها من خلال تحسين التزام واستخدامها الاستراتيجي في الاستشارات العامة وتعزيز جهود التواصل.	

الالتزام 10: تفعيل دور الشباب في ضبط المشاريع العمومية ومتابعة تنفيذها على المستوى المحلي	
● قابل للتحقق: أجل ● هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ أجل ● القدرة على تحقيق نتائج: متواضعة	● الإنجاز: كامل ● النتائج المبكرة: معتدلة
تم تقييم هذا الالتزام في القسم الثاني.	

الالتزام 11: تكريس مبادئ شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي	
● قابل للتحقق: أجل ● هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ أجل ● القدرة على تحقيق نتائج: متواضعة	● الإنجاز: كبير ● النتائج المبكرة: معتدلة
تم تقييم هذا الالتزام في القسم الثاني.	

الالتزام 12: دعم الشفافية المالية على المستوى المحلي	
● قابل للتحقق: أجل ● هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ أجل ● القدرة على تحقيق نتائج: متواضعة	● الإنجاز: محدود ● النتائج المبكرة: ما من نتائج ملحوظة
استنادًا إلى الأدلة المتوفرة، حقق الالتزام 12 مستوى محدودًا من التقدم في مجال تحقيق الشفافية المالية على المستوى المحلي. ولغاية تاريخه، تم تحقيق العديد من الإنجازات، بما فيها تشكيل فريق عمل متعدد الأطراف لمتابعة تنفيذ الالتزام، وتحديد الحاجيات الوظيفية والتقنية المنتظرة من المنصة واختيار مكتب الدراسات الذي سيتولى تطوير المنصة. وكانت مرحلة تصميم وتطوير المنصة الإلكترونية قد اكتملت بنجاح. وفي نهاية فترة التنفيذ، شملت المهام المتبقية تجربة المنصة والمصادقة عليها من طرف فريق العمل، تلاها وضع المنصة على الخط وتطعيمها بالبيانات المتصلة.³⁹ هذا ولم يجد باحث الآلية المستقلة لإعداد التقارير أي معلومات تتعلق بتطوير واختبار وإطلاق المنصة الرقمية.⁴⁰ إلى ذلك، سجل هذا الالتزام بعض التقدم الأولي في وضع أساس متين لتعزيز الشفافية المالية على المستوى المحلي. ولكن نظرًا إلى التوافر الجزئي لتفاصيل التنفيذ، يُصنّف الالتزام على أنه حقق جزءًا من أهدافه في هذه المرحلة. وسيعتمد النجاح النهائي لهذه المبادرة وأثرها على فعالية تنفيذ واستخدام المنصة الرقمية.	

الالتزام 13: تطوير عدد من الخدمات الإدارية على الخط على مستوى عدد من القطاعات	
● قابل للتحقق: أجل ● هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ أجل	● الإنجاز: محدود ● النتائج المبكرة: ما من نتائج ملحوظة

	● القدرة على تحقيق نتائج: غير واضحة
	سعى هذا الالتزام إلى إحداث دليل رقمي للهياكل العمومية وتطوير الخدمات القنصلية عن بعد والخدمات الموجهة للمستثمرين. وكما أشارت مراجعة خطة العمل، افترض هذا الالتزام إلى ارتباط متين بالحكومة المفتوحة إذ تمثل الهدف منه في رقمنة الخدمات والمعلومات الحكومية القائمة.⁴¹ إلا أن أثر فعالية الدليل الرقمي في تحسين الكفاءة الإدارية والنفوذ إلى المعلومات غير واضح، ولا سيما في غياب الاستخدام الشامل للبيانات من قبل المواطنين وإبدائهم لأي ملاحظات في هذا الخصوص.⁴² هذا ويصطدم التقييم العام للالتزام 13 بالنفاذ المحدود إلى أي دليل على تنفيذه أو تحقيقه نتائج.

- 1 "خطة عمل تونس 2021-2023"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 6 أغسطس 2021، https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2021/08/Tunisia_Action-Plan_2021-2023_EN.pdf، صفحة 15-17.
- 2 التعهد 1: "استكمال الإطار التنظيمي لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 14 أكتوبر 2021، <http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/2021/10/14/engagement-1-laccomplissement-du-cadre-organisationnel-consacrant-le-droit-dacces-a-linformation>
- 3 حتى يوليو 2024، لا يمكن للعامة النفاذ إلى المنصة لكن سيتم استضافتها عبر الموقع الإلكتروني التالي: <http://fr.e-participation.tn>
- 4 ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة مع مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 3 نوفمبر 2023.
- 5 رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 8 نوفمبر 2023.
- 6 "خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة 2023-2021"، صفحة 18-21.
- 7 "التعهد 2: تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يخص التقارير الرقابية"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2346>
- 8 "الممارسات الجيدة لنشر التقارير الرقابية"، الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية، يونيو 2021، https://drive.google.com/file/d/1H48Pc_BZCIV-NsrzHVEVdnHr78zbAPZX/edit
- 9 "مراجعة الآلية المستقلة لخطة العمل: تونس 2021-2023"، شراكة الحكومة المفتوحة، 31 يناير 2022، <https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-action-plan-review-2021-2023>.
- 10 "مراجعة الآلية المستقلة لخطة العمل: تونس 2021-2023"، شراكة الحكومة المفتوحة.
- 11 "إقالة رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من مهامه"، لا بريس، 20 أغسطس 2021، <https://lapresse.tn/2021/08/20/le-secretaire-general-de-linlucc-demis-de-ses-fonctions>
- 12 "التعهد 4: تكريس الشفافية المالية"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 14 أكتوبر 2021، <http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/2021/10/14/engagement-4-consacrer-la-transparence-financiere>
- 13 "التعهد 4: تكريس الشفافية المالية"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس.
- 14 "خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة 2023-2021"، صفحة 28-31.
- 15 "البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة"، تم النفاذ إليها في أبريل 2024، <https://www.data.gov.tn/fr>
- 16 وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة، تعليقات ما قبل النشر، يوليو 2024
- 17 ممثل إحدى المنظمات الدولية، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 9 نوفمبر 2023.
- 18 "دعوة للمشاركة في المرحلة الثانية من المسابقة الوطنية OpenGovDataHack2023"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، مارس 2023، <http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/appeal-a-candidature-pour-linscription-au-hackathon-opengovdatahack2023>
- 19 "التعهد 6: ضبط المرجعيات الوطنية لتحديد المواصفات والتسميات المشتركة للبيانات العمومية والعمل على اعتمادها وتطويرها"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 14 أكتوبر 2021، <http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/2021/10/14/engagement-6-etablir-des-referentiels-nationaux-pour-definir-les-specifications-et-nomenclatures-communes-des-donnees-ouvertes-et-assurer-leur-adoption-et-leur-developpement>.
- 20 تقرير النتائج الانتقالية وفق الآلية المستقلة لإعداد التقارير: تونس 2018-2020، شراكة الحكومة المفتوحة، أغسطس 2021، https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2021/08/Tunisia_Transitional-Results_Report_2018-2020_EN.pdf
- 21 ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 11 نوفمبر 2023.
- 22 لم تحقق مسألة المسؤولية المجتمعية للشركات أي تقدم في تونس منذ العام 2018". مغرب تايمز، 27 أكتوبر 2022. <https://themaghrebimes.com/the-issue-of-csr-in-tunisia-has-not-progressed-since-2018/>
- 23 محمد آدم المقراني، "المسؤولية المجتمعية للشركات في تونس: بين القانون والممارسة"، الجمعية التونسية للمراقبين العموميين، 2021، صفحة 29.
- 24 "إشراك الفئات الشعبية في منطقة قصبة التونسية يؤدي إلى ازدياد إنتاج الفوسفات"، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 17 يوليو 2023، <https://resourcegovernance.org/articles/grassroots-engagement-tunisia-gafsa-region-leads-increased-phosphate-production>
- 25 تعزيز الشفافية في مجال الطاقة والمناجم، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 14 أكتوبر 2021، <http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/2021/10/14/engagement-7-promouvoir-la-transparence-dans-le-secteur-des-energies-et-des-mines>

- 26 "تحديد الأولويات الاستراتيجية للحكومة المفتوحة"، شراكة الحكومة المفتوحة، 14 أكتوبر 2021، <http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/2021/10/14/engagement-8-definir-les-priorites-strategiques-du-gouvernement-ouvert>
- 27 "تحديد الأولويات الاستراتيجية للحكومة المفتوحة"، شراكة الحكومة المفتوحة.
- 28 "تحديد الأولويات الاستراتيجية للحكومة المفتوحة"، شراكة الحكومة المفتوحة.
- 29 ممثل عن إحدى المنظمات الدولية، تعليقات ما قبل النشر، يونيو 2024.
- 30 ممثل عن إحدى المنظمات الدولية، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 9 نوفمبر 2023.
- 31 ممثل عن إحدى المنظمات الدولية، تعليقات ما قبل النشر.
- 32 إليسا عمارة، "استراتيجية الحكومة المفتوحة الوطنية لتونس"، وثيقة غير منشورة تمت مشاركتها مع الآلية المستقلة لإعداد التقارير، ديسمبر 2022.
- 33 بوابة-مواطن"، حكومة تونس، تم النفاذ إليها في أبريل 2024، <https://www.e-people.gov.tn/main.do>
- 34 ممثل إحدى المنظمات الدولية، تعليقات ما قبل النشر؛ "التعهد 9: تعزيز استعمال البوابات الوطنية للمشاركة العمومية"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 14 أكتوبر 2021، <http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/2021/10/14/engagement-9-promouvoir-lutilisation-des-portails-nationaux-de-participation-publique>
- 35 في يوليو 2024، لم تكن المنصة متاحة للعموم بعد ولكن سيتم استضافتها على العنوان التالي: <http://fr.e-participation.tn>
- 36 ممثل إحدى المنظمات الدولية، تعليقات ما قبل النشر
- 37 ممثل إحدى المنظمات الدولية، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 3 نوفمبر 2023.
- 38 ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 22 أكتوبر 2023.
- 39 ممثل إحدى المنظمات الدولية، مقابلة، 9 نوفمبر 2023.
- 40 لا معلومات متوفرة للعموم على الموقع الإلكتروني لشراكة الحكومة المفتوحة في تونس.
- 41 "مراجعة الآلية المستقلة لخطة العمل: تونس 2021-2023"، شراكة الحكومة المفتوحة.
- 42 "التعهد 12: دعم الشفافية المالية على المستوى المحلي"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 14 أكتوبر 2021، <http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/2021/10/14/engagement-12-appuyer-la-transparence-financiere-au-niveau-local>